



جامعة القاهرة

كلية الآداب

العدد الثالث عشر

يوليو ١٩٩٤

# المؤرخ المصري

دراسات وبحوث تاريخية محكمة

يصدرها

قسم التاريخ

## ١ - الأبحاث والدراسات :

- الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد (١٨٢٣ - ١٨٥٦)  
د. بتيان سعود تركي
- التعليم وتحديثه في البحرين  
د. سعيد خليل هاشم
- بداية الكارم ومعناه في العصر الفاطمي  
د. محمد بركات البيلى
- البابوية والهجمات الإسلامية على إيطاليا في القرن التاسع الميلادى/الثالث الهجرى  
د. عادل عبد الحافظ حمزة
- تجارة القمح في مصر في العصر الفاطمي (٣٥٨هـ - ٥٦٧هـ / ٩٦٨م - ١١٧١م)  
د. عبد الحميد حسين محمود حموده
- الموالى والرقيق في نجد والحجاز في العصر الأموى  
د. محمد رضا عبد العال محمد
- الحياة الثقافية في الدولة الحفصية في القرن ٧ هـ / ١٣م في ضوء رحلة العبادى  
د. حسين سيد عبد الله مراد

## ٢ - عرض الكتب :

- دفاع عن القرآن ضد منتقديه للدكتور عبد الرحمن بدوى  
عرض وتحليل : أ. د. عطية أحمد التومى

## قواعد النشر

- ترحب المؤرخ المصري بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الأكاديمي الجاد بعد التحكيم ، فضلاً عن مراجعات وعرض الكتب الجديدة .
- تقبل المؤرخ المصري للنشر الأبحاث التاريخية والحضارية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد عدد صفحات البحث أو المقال عن ٣٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق حجم كوارتر بما فى ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع .
- المؤرخ المصري لا تنشر بحثاً سبق أن نشرت أو معروضة للنشر فى مكان آخر، وتقوم رئاسة التحرير بإخطار المؤلفين بإجازة بحثهم للنشر بعد عرضها على هيئة التحكيم .
- تحتفظ المؤرخ المصري لنفسها بحق القبول أو رفض الأبحاث أيا كان قرار هيئة التحكيم .
- النشر فى المؤرخ المصري متاح لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والعربية والأجنبية وسائر المهتمين بالدراسات التاريخية .
- الآراء الواردة بالمؤرخ المصري تعبر عن وجهة نظر أصحابها .



# المؤرخ المصري

العدد الثالث عشر

يوليو ١٩٩٤

رئيس التحرير

أ. د. سيد أحمد الناصري

هيئة التحرير

أ. د. حسنين محمد ربيع	أ. د. عبد اللطيف أحمد على
أ. د. رؤوف عباس حامد	أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور
أ. د. حامد زيان غانم	أ. د. حسن أحمد محمود
أ. د. عطية أحمد القوصي	أ. د. محمد جمال الدين المسدي
أ. د. عصام عبد الرعوف الفقي	

المراسلات :

ترسل البحوث والمقالات باسم السيد الأستاذ الدكتور /

سيد أحمد الناصري رئيس التحرير على العنوان التالي :

كلية الآداب - جامعة القاهرة ( قسم التاريخ )

بريد الأورمان - جيزة





بسم الله الرحمن الرحيم

## افتتاحية العدد

إنه لمن دواعي السرور والفخر أن يصدر العدد الثالث عشر من المؤرخ المصرى استمراراً للمسيرة العلمية المباركة التي يحرص القسم على إعطائها الدفعة القوية.

ولقد تصادف صدور هذا العدد عقد جامعة السلطان قابوس ندوتها العلمية عن "عمان فى التاريخ" احتفالاً بعام ١٩٩٤ عام التراث والتي شارك فيها عشرون من خيرة المؤرخين المصريين الذين أداروا المناقشات وألقوا البحوث وكانوا صورة مشرفة لوطنهم وللبحث العلمى. ولقد قامت وزارة الإعلام العمانية مشكورة بتقديم كافة الدعم والرعاية لوفود المشاركين من المصريين والعرب والمؤرخ المصرى تتقدم بوافر التهنية لمعالى وزير الإعلام العماني ولسعادة الدكتور رئيس جامعة السلطان قابوس وللقيادات العلمية في هذا البلد الكريم على نجاح هذه الندوة وعلى الإنجاز الكبير الذى ساهمت به فى مجال إحياء تاريخ عمان العريق بدءاً منذ العصور القديمة حتى عصر جلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد مفجر النهضة العمانية الحديثة.

فى هذا العدد نحرص على تنوع المقالات وعلى المستوى العلمى اللائق لها. إذ يتضمن هذا العدد سبع مقالات لباحثين جادين كما يتضمن عرضاً لكتاب هام للدكتور عبد الرحمن بدوى وإن هيئة التحرير لتزجو للقارئ استفادة علمية تليق بهذا المجهود الذى بذلناه لإخراج هذا العدد .

رئيس التحرير



بسم الله الرحمن الرحيم

## اختناجية العدد

إنه لمن دواعي الشُّرور والفخر أن يصدر العدد الثالث عشر من المؤرخ المصري استمراراً للمسيرة العلمية المباركة التي يحرص القسم على إعطائها الدفعة القوية.

ولقد تصادف صدور هذا العدد عقد جامعة السلطان قابوس ندوتها العلمية عن "عمان في التاريخ" احتفالاً بعام ١٩٩٤ عام التراث والتي شارك فيها عشرون من خيرة المؤرخين المصريين الذين أداروا المناقشات وألقوا البحوث وكانوا صورة مشرفة لوطنهم وللبحث العلمى. ولقد قامت وزارة الإعلام العمانية مشكورة بتقديم كافة الدعم والرعاية لوفود المشاركين من المصريين والعرب والمؤرخ المصري تقدم بوافر التهئة لمعالى وزير الإعلام العماني ولسعادة الدكتور رئيس جامعة السلطان قابوس وللقيادات العلمية في هذا البلد الكريم على نجاح هذه الندوة وعلى الإنجاز الكبير الذى ساهمت به فى مجال إحياء تاريخ عمان العريق بدءاً منذ العصور القديمة حتى عصر جلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد مفجر النهضة العمانية الحديثة.

فى هذا العدد نحرص على تنوع المقالات وعلى المستوى العلمى اللائق لها. إذ يتضمن هذا العدد سبع مقالات لباحثين جادين كما يتضمن عرضاً لكتاب هام للدكتور عبد الرحمن بدوى وإن هيئة التحرير لتزجو للقارئ استفادة علمية تليق بهذا المجهود الذى بذلناه لإخراج هذا العدد .

رئيس التحرير





## الجالية الهندية فى شرق أفريقيا

بين هامرتون والسيد سعيد (١٨٢٣ - ١٨٥٦)

د. بنيلان سعود تركى

قسم التاريخ - جامعة الكويت

### مقدمة :

لعب الهنود دوراً أساسياً ومؤثراً فى أوجه الحياة المختلفة فى شرق أفريقية. وكانت العلاقات الهندية مع شرق أفريقية تمتد فى جذورها إلى عصور موغلة فى القدم. ومن شبه القارة الهندية قدم إلى الساحل الشرقى لأفريقية تجار من كتش Cutch وكيثوار Cathiwar وجوجرات Gujarat إلا أنهم كانوا تجار موسمين، وكان معظم أولئك التجار الهندوس أو المسلمين. وفى عام ١٨٣٢ نقل السيد سعيد بن سلطان - سلطان عمان مقر عاصمته من مسقط على الجانب الأسيوى إلى زنجبار على الجانب الأفريقى. وكان السيد سعيد يأمل بتأسيس إمبراطورية تجارية مترامية الأطراف مما دفعه على تشجيع الهنود على الاتجار والاستقرار فى أملكه فى شرق أفريقية. وفى عام ١٨٤٠ استقر السيد سعيد فى عاصمته الجديدة زنجبار وتبعه اثنان من هامرتون المعين كقنصل بريطانى وكوكيل سياسى لحكومة بومبى البريطانية لدى السيد سعيد.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تتبع وتحليل الأساليب والمبررات التى لجأ إليها كل من هامرتون والسيد سعيد خلال الفترة ما بين ١٨٣٢ لغاية ١٨٥٦ لكسب ود الجالية الهندية ورضاها بهدف السيطرة عليها. وتتركز محاور هذه الدراسة على خلفية تاريخية، ثم تستعرض مواقف السيد سعيد تجاه الجالية الهندية، كما تتناول إتفاقية ١٨٣٩ وشرح بنودها. كما نتطرق إلى

المبررات الايديولوجية و (الانسانية) التى لجأ إليها هامرتون، وموقف السيد سعيد والجالية الهندية تجاهها، مع إستعراض لدور الهند المباشر فى تجارة الرقيق فى شرق افريقية.

### خلفية تاريخية :

من أقدم المصادر التى أشارت إلى الوجود الهندى فى شرق أفريقيا كتاب وضعه ملاح أغريقى فى القرن الأول الميلادى عرف باسم (الدليل الملاحى للبحر الأثيرى) The Periplus of the Erythrean sea<sup>(١)</sup> وكان ضمن ما احتواه الدليل وصف وتاريخ لموانى شرق افريقية وأحوالها التجارية، ومع قلة ما ذكره حول النشاط التجارى الهندى فى تلك الموانى، إلا أن أهمية تكمن فى كونه أو مصدر أكد وجود علاقات تجارية بين الهند وشرق أفريقيا.

أما الفترة اللاحقة وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى فكان أبرز ما يميزها شح المعلومات حول الوجود الهندى فى شرق افريقية<sup>(٢)</sup>. وفى عام ١٤٩٨ زار القبطان البرتغالى فاسكودى جاما Vasco da Gama الساحل الشرقى لأفريقية وكان فى طريقه إلى الهند. وذكر فاسكودى جاما بأنه وجد العديد من التجار الهنود من طائفة الهندوس مستقرين بموانى أفريقية الشرقية<sup>(٣)</sup>. أما الرحالة البرتغالى دوارات باربوسا الذى زار الهند ١٥٠٠،

---

(1) G. S. P. Freeman Grenville. Medieval History of the Coast of Tang anijka. Berlin, 1962 pp. 24 - 5. See also Robert Gregory : India and East Africa : Oxford University Press, 1971 P. 9.

(2) Ibid. See also George. Delf. Asian in East Africa. London: Oxford Universiv Press, 1963. P. 1.

(٣) السيد رجب حراز. أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبى، القاهرة: دار النهضة

١٥١٦ فقد أشار إلى ازدهار التجارة بين الهند وساحل أفريقية الشرقى. ويبين د. حراز أن باريوسا ذكر أن السفن القادمة من مملكة كامبي Camby الهندية والمتجهة إلى شرق أفريقية كانت ترسو عادة فى بمبة وملندى ومقديشو(٤). وكانت تلك العمليات التجارية تتم عن طريق المقايضة . إذا كان التجار العرب المقيمون بتلك الموانئ يقايضون تجار كمبى على ما كانوا يجلبونه من أقمشة وتوابل وقمح فى مقابل حصول التجار الهنود على الذهب والعاج والصمغ. كما ذكر د. حراز بأن باريوسا أشار إلى أن سلاطين زنجبار كانوا يلبسون الأقمشة الحريرية والقطنية التى يجلبها تجار كمبى الهنود، والتى كانت تجرى عليها المقايضة فى ممبسة(٥).

وكما كان حال العرب استفاد الهنود من موقعهم الجغرافى وتوجههم البحرى، وكذلك ساعدتهم الظروف الجغرافية والمناخية فى تنمية وتطوير علاقاتهم التجارية مع شرق أفريقية. وكان مما سهل ذلك معرفة الهنود بحركة الرياح الموسمية المنتظمة. إذ فى شهر ديسمبر تهب الرياح من الشمال الشرقى حيث تصل بهم إلى الساحل الشرقى لأفريقية. أما فى مارس فتهب الرياح من الجنوب إلى الغرب فتعود بهم إلى موانئ الهند الغربية. وكان التعامل التجارى يتم خلال دورة الرياح تلك باستخدام سفن يطلق عليها الداو(٦).

وكانت الفترة من القرن العاشر الميلادى وحتى مقدم البرتغاليين فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى فترة ازدهار للمدن العربية على طول الساحل الشرقى لأفريقية بسبب سيطرة العرب على تجارة المحيط الهندى. وفى أواخر القرن الثامن عشر نشطت عمان ملاحيا وتجاريا. وكانت السفن

---

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق ص ١١٠.

(٦) الداو جمعها دارات سفن شراعية تقليدية ذات شراع واحد مثلك الشكل.

٦. A. Ballord. The Rulers of the Indian Ocean. London, 1927. pp. 3 - 4.

العمانية والتجار العمانيون يسهمون بدور بارز فى تجارة المحيط الهندى. وكان التجار العمانيون يعملون كموزعين ومنظمين للسلع التجارية التى كانت ترد من ملاكا وكلكتا وبنافيا، فضلا عن التجارة الداخلية لمدينة مسقط وميناء زنجبار الخاضع لعمان<sup>(٧)</sup>.

ومن شبه القارة الهندية قدم إلى الساحل الشرقى لأفريقية تجار، وكان معظمهم من الهندوس أو المسلمين حيث تاجروا مع سكانه. وكان المسلمون الهنود قد قدموا بشكل أساسى من بومبى وكنتش وسورات، بينما قدم الهندوس من كنتش وجمنجار وكلها فى غرب الهند<sup>(٨)</sup>.

وفى شرق أفريقيا كانت علاقة التجار الهنود بالسكان المحليين من عرب ومواحيين متوترة فى البداية، ووضعت العديد من العراقيل أمامهم، وكان يسمح لهم فقط بالبقاء فى الموسم الذى كانت تهب فيه الرياح الموسمية<sup>(٩)</sup>. مما يفسر عدم وجود مناطق استقرار للهنود على طول الساحل الشرقى لأفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع استقرار أعداد محدودة من الهنود على طول الساحل، وبالذات فى المدن الكبيرة.

وكان لنجاح البرتغال خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر فى بسط سيطرتها على معظم الساحل الشرقى لأفريقية، ولجوتها إلى سياسة

---

(٧) روبرت جيران لاتدن. عمان منذ ١٨٥٧ مسيراً ومصيراً. ترجمة محمد أمين

عبد الله سلطنة . عمان وزارة التراث القومى. ١٩٦٦ ص ٥٧.

(8) Chattopadhyya, H. Indians in Africa. Calacutta, 1970. p. 347. See also. Delf, G., Op. cit., p.1.

(9) Public Record Office. Foriegn Office Records (hereafter cited as F. O.) F. O. 84 Vol. 1391 58 "Memorandum by Sir Bartle Frere. regarding Banians or Natives of India in East Africa. Inclosure 1 in Frere to Granville 16 April, 1876.(hereafter cited as the Memo randum).

الاحتكار التجارى، ومحاولة عزل الداخل عن الساحل قد أدى إلى التأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية فى شرق أفريقيا. وكان لذلك أثره فى إنحسار التجارة وركودها. بيد أن البرتغاليين قد لجأوا إلى استغلال الهنود، والاستفادة منهم كمحاسبين وأصحاب بنوك<sup>(١٠)</sup>. وكان لنجاح العمانيين فى طرد البرتغاليين من الخليج العربى، وتتبع فلولهم فى شرق أفريقيا وبخاصة فى عام ١٦٩٨ أثره فى عودة النشاط التجارى، وأخذ التجار العرب والسواحليون مرة أخرى فى السيطرة على معظم التجارة الأجنبية فى شرق أفريقيا. ويذكر القبطان البحرى الانجليزى الكابتن سمي SMEE بأنه فى بداية القرن التاسع عشر كانت التجارة الأجنبية فى شرق أفريقيا بشكل أساسى فى يد العرب المنتمين إلى مسقط والمكلا، وبعض الهنود الهندوس<sup>(١١)</sup>. إلا أن وضع الهنود تحسن وبشكل كبير مع قدوم السيد سعيد بن سلطان البو سعيدى سلطان مسقط إلى زنجبار (١٨٠٦ - ١٨٥٦). كما أخذ الهنود يسهمون بشكل أكبر فى عمليات التجارة فى المحيط الهندى، مما كان له أثره فى تثبيت دورهم فى اقتصادياتهم شرق أفريقيا.

---

(10) Gregory, R. Op. cit, pp. 15 - 16.

(11) Indian Office Records, Marine Records Miscellaneous, 586. Smee's Description of the Island of Zanzibar, 1811.

### السيد سعيد فى زنجبار :

أخذ السيد سعيد ابتداء من ١٨٢٨م يولى أملاكه فى شرق أفريقيا جل إهتمامه. وفى عام ١٨٣٢ نقل مقر عاصمة حكمه من مسقط على الجانب الأسيوى إلى زنجبار على الجانب الأفريقى. وكان السيد سعيد يحلم بتأسيس إمبراطورية تجارية، مما كان له أثره فى فتح بلاده على مصراعيها أمام الدول الأجنبية. كما صاحب معه عددا من التجار الهنود من طائفة الهندوس يطلق عليهم "البانيان" إلى زنجبار (١٢).

كان السيد سعيد يهدف من وراء تشجيع الهنود على الاتجار والاستقرار فى زنجبار إلى تنمية وتطوير إمبراطوريته للتجارية التى كان يحلم بتحقيقها. وكان السيد سعيد قد سبق له وأن تعامل مع التجار وبالذات الهندوس "البانيان" فى مسقط . وكان على دراية بقدراتهم المالية والتجارية . وكان للتجار الهنود من جانبهم يعهدون فى السيد سعيد تسامحه الكبير حيث منحهم الحرية الدينية ليمارسوا طقوس شعائهم. كما كان يعاملهم معاملة طيبة، وفى نفس الوقت لم تكن هناك قيودا تفرض على نشاطهم التجارى. وفى هذا الصدد يذكر روت (١٩٨٣) إنه لما كان السيد سعيد يخلو من التعصب العرقى فإنه كان يدرك أن مصلحة بلاده تتفق ومصلحة هؤلاء "البانيان" وأن "البانيانى" الواحد يجز بعده عشرة من بنى قومه.. وكان الثواب على ذلك انتعاش تجارته وتحسن

---

(١٢) كلمة "بانيان" تطلق على كل تاجر هندی سواء أكان مسلما لم هندوسيا فى شرق أفريقيا. ولفظ "بانيان" تحريف لكلمة بهاتيا وهى إحدى الطبقات التجارية فى الهند اقترن تاريخها بالإتجار مع الخارج لاكنن، مرجع سبق ذكره ص ١١٧. انظر أيضاً حرلز، مرجع سبق ذكره ص ١١٠.

أحوال رعيته (١٣). كما أن السيد سعيد لم يمنح أولئك القادمين الجدد (الهنود) امتيازات تجارية، لاعتقاده الراسخ في حرية التجارة كما أن أسلوب التجار الهنود ونشاطهم في المجال للتجاري كان هو الذي يضمن عليهم نفوذاً خاصاً. كما أن السيد سعيد منح للتجار الهنود امتيازات معنوية تفوق ما كانوا يأملونه من حكم أو سلطان، مما كان له أثره في نجاح الهنود في أن يكونوا الطبقة الرئيسية من بين المشتغلين بالتجارة في زنجبار (١٤). وهنا لابد من توضيح بعض للنقاط الجوهرية :

أولاً : يعود الفضل في نجاح التجار الهنود في زنجبار إلى السياسة الاقتصادية الانفتاحية التي إنتهجها السيد سعيد، فلولاً تشجيعه لهم على الاتجار، والاستقرار في أملاكه في شرق أفريقية، وعدم فرض القيود على تجارتهم لما نجحوا في تحقيق السيطرة على الشؤون الاقتصادية في زنجبار. ثانياً : كما أشرنا سابقاً كان الهنود قبل مقدم السيد سعيد لايسمح لهم بالاتجار إلا في الموسم الذي كانت تهب فيه الرياح الموسمية.

ثالثاً : عامل السيد سعيد التجار الهنود كتجار محليين، كما سمح لهم بالاتجار في منطقة بمبه والمريمة الخاضعة لنظام الاحتكار ، والتي كان لايسمح للتجار إلا جانب بارتياها.

رابعاً : كان السيد سعيد - أو كما أطلق عليه الأمير التاجر - يرغب في تطوير وتنظيم إمبراطوريته التجارية، ومن للمعتقد أنه كان يرغب في أن يكون لكل فئة من سكان زنجبار مهنة محددة. إذ شجع التجار الهنود على

---

(١٣) رودلف سعيد روت. سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان -

١٧٩١ - ١٨٥٦. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى. البصرة: مركز دراسات الخليج

للعربي ١٩٨٣ ص ١٨٧.

(14) R. Coupland. East Africa and ist Invaders. Oxford: Clarendon Press, 1938. p. 302 - 303 See also Gregory, R. Op. cit. p. 17.



الاتجار ، والاستقرار فى أملاكه فى شرق أفريقيا، مما أهلهم للعمل كسماسرة ووسطاء للعمليات التجارية، لما كانوا يتميزون به من مقدرات تجارية ، وعلاقات بالتجار الأجانب، إضافة إلى ارتباطهم بالوطن الأم "الهند". أما بالنسبة للتجار العرب سواء القادمون الجدد أو المستقرين فى زنجبار قبل مقدم السيد سعيد فمنحوا الأراضي الزراعية، وشجعهم على تطوير الزراعة. كما أمرهم بزراعة محصول جديد هو القرنفل، والذى أصبح فيما بعد دعامة الاقتصاد الوطنى. كما طلب إلى التجار العرب والمغامرين إرتياد الداخل أى البر الأفريقى، وتطوير تجارة القوافل فى محاولة لربط الداخل بالساحل. إلا أن ذلك لم يمنع عددا من التجار العرب من الأستمرار فى تجارتهم، وأقدامهم على التجارة الأجنبية مع البلاد العربية، والهند، وتجارة الترانزيت<sup>(١٥)</sup>. أما السواد الأعظم من السكان ونقصد بهم الأرقاء فكانوا عبارة عن أيدي عاملة رخيصة لخدمة العرب والهنود صحيح أن التجار العرب سواء من المستقرين أو القادمين الجدد مع السيد سعيد قد وقفوا موقف المعارضة من المنافسة التجارية الهندية، لكن ذلك الموقف سرعان ما تلاشى عندما أدركوا أنه بدون التمويل الهندى فإنهم لا يستطيعون توفير المال اللازم لتطوير مشاريعهم الزراعية وتجارة القوافل الداخلية، مما جعلهم تحت رحمة المرابين الهنود. وابتداء من ١٨٣٤ بدأ المسؤولون يلاحظون أن أراضي العرب بدأت ترهن للهنود<sup>(١٦)</sup>. وكان التجار الهنود من جانبهم قد استغلوا حاجة العرب الماسة إلى التمويل، وكانوا يهدفون من وراء تقديم القروض لهم تحطيم الاحتكار العربى لزراعة القرنفل وتجارته ليحصلوا لأنفسهم على حصة فى المقابل .

(15) F. B. Pearce. Zanzibar : The Island Mehropolis of Eastern Africa. London : T. Fisher Unwin. 1920. p. 122.

(16) F. O. 84/1146 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 9 October, 1843. See also H. R. Crofton. A Pageant of Spice Island. London ; Bale & Danielson, 1936. pp. 90 - 1.

وقد تمكن عدد من التجار الهنود من شراء أقطاعات زراعية مما جعلهم يضيفون إلى نجاحاتهم دعامة جديدة فى السيطرة على قدر متنام من الأراضى الزراعية(١٧).

وقد ساعد الهنود إضافة إلى ما سبق ذكره دعم المؤسسات البنكية الهندية الغنية للتجار الهنود فى زنجبار مما مكنهم من التعامل فى الاقراض والأنشطة الأخرى. كما أن عددا من التجار الهنود كانوا فى حقيقة الأمر وكلاء لمؤسسات هندية كبرى فى شبه القارة الهندية(١٨).

إضافة إلى التجار الأجانب وبالأذات الأمريكان الذين لعبوا دورا مهما فى مساعدة الهنود على تعزيز وتطويع وضعهم الاقتصادى، وهو ما سوف نتناوله لاحقا.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الهنود فى زنجبار لم يكونوا جيمعا من أصحاب المصالح التجارية أو من طبقة التجار، إذ أن عدد كبيرا منهم كانوا أصحاب محلات صغيرة وحوائيت. إضافة إلى وجود أعداد من الهنود الذين كانوا يمتنون حرف كالنجارة والبناء والحداة وغيرها من الوظائف البسيطة. وكان معظم أولئك قد قدموا بعد إستقرا السيد سعيد فى زنجبار.

قام السيد سعيد بتبسيط نظامه النقدى عن طريق إدخال عملات نقدية صغيرة من الهند كبديل للعملات المتعددة المتداولة كالريالات النمساوية والأسبانية والفرنسية. وفى هذا الصدد يذكر لاتدن (١٩٦٦) بأنه "وبحكم العلاقات المتميزة بين مسقط والهند (البريطانية) كانت عملة البلاد مرتبطة بالروبية الهندية بصورة غير رسمية منذ ١٨٣٥\*(١٩). ويبين ذلك المدى الذى

---

(17) Chattopadhyaya, H. Op. Cit. 395.

(18) Fredrick Cooper. Plantation Slavery of the East Cost of Africa. New Hven: Yale University Press, 1977. pp. 141-143.

(١٩) لاتدن ، مرجع سبق ذكره. ص ١١٥ ، انظر أيضا صلاح العقاد وجمال

قاسم . زنجبار . القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٩. ص ٦٤.

وصل إليه نفوذ الهند البريطانية لدى السيد سعيد.

خامسا : سبق للسيد سعيد أن تعامل مع التجار الهنود وبالذات الهندوس "البانيان"، وكان على دراية بقدرتهم المالية والتجارية، مما دفعه إلى توظيف الأكفيا منهن في حكومته. كما جعل أحد التجار الهندوس من "البانيان" ملتزما للجمارك في أملاكه في شرق أفريقية، ومن أشهرهم جيرام سوجي (٢٠). وهذا بحد ذاته يعد امتيازاً للهنود ما بعد امتيازه. ولأهمية الدور الاقتصادي والسياسي الذي لعبه ملتزم الجمارك فسوف نعرض لهذا الأسلوب بشيء من التفصيل.

إن أسلوب الالتزام أو "التضمين" معروف في التاريخ الإسلامي، وكان شائعا في أوربا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين. ويتمثل أسلوب الالتزام في أن يقوم الملتزم بتحصيل الرسوم الجمركية في مقابل أن يدفع مبلغا محددًا من المال يتفق عليه وعن فترة زمنية محددة غالبا ما تكون خمس سنوات. وفي محاولة لمعرفة الأسباب التي حدثت بالسيد سعيد إلى تعيين هندوسي كملتزم للجمارك في أملاكه في شرق أفريقية نبين أولا : كان السيد سعيد في حاجة ماسة إلى مصدر دخل ثابت ومستمر. إلا أنه كان يعاني العديد من المشاكل الادارية التي كانت في حاجة إلى حل جذري. ومن أبرز تلك المشاكل جمع الإيرادات، أو عائدات الضرائب المختلفة خاصة وأن ثلثي دخله يأتي من أملاكه في شرق أفريقية، وكانت معظم تلك المصادر تأتي من نشاطاته التجارية والزراعية. وكان السيد سعيد قد ذكر في عام ١٨٣٣ أن أحد أسباب وجوده في زنجبار راجع لكون دخله في عمان قليل ومصاريفه

---

(20) R. Coupland. The Exploitation of East Africa, 1856-1890. London: Faber, 1939. p. 5.

انظر أيضا: سعيد بن علي المغيرة . جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار . تحقيق

عبد الله عامر . سلطنة عمان: وزارة التراث القومي ١٩٧٩ ص ٦٥

كثيرة (٢١). وحسب النظام الذى كان سائدا فإن مجموع الايرادات التى كان يحصل عليها السلطان كانت تعتمد على طاقة الحكام المحليين، وأمانتهم، ومقدرة أتباعهم الذين يأترون بأمرهم. إضافة إلى ذلك فإنه لم يكن هناك فحص للسجلات لعدم وجود سجلات أصلا. وكان السيد سعيد كما أشار إلى ذلك جرى (١٩٦٢) يشك فى أمانة وإخلاص الحكام المحليين المنوط بهم تلك المهمة. وقد وجد السيد سعيد فى زيارته الأولى لزنجبار ١٨٢٨ أنه لا أحد من الحكام المحليين قد استطاع أن يقدم له حسابات وافية ومعتمدة، بل على العكس من ذلك فكان الواحد منهم يحتفظ بمقدار أكبر مما يستحق ، أو كان من حقه الحصول عليه. وكان كل من العبدین الحبشيين يَأقوت وأمارا اللذين كانا وكيلين للسيد سعيد فى زنجبار "مسيئين عظيمين فى ذلك المجال"، ومع ذلك فإن ما حصلنا عليه من أملاك ومداخل وقعت تحت يد السيد سعيد بعد وفاتها بمقتضى ما يعطيه الشرع الإسلامى للسيد الحق فى أن يرث عبده (٢٢).  
ثانيا : كان السيد سعيد يخشى من قوة بعض الشخصيات العربية فى زنجبار ، كما كان حريصا على ألا يقع تحت رحمة الاعتماد على أولئك الأفراد. إذ أن سيطرتهم على تلك الموارد من الممكن أن تحقق لهم قوة ونفوذا، وتجعلهم يتطلعون لتنفيذ السياسى. مما كان له أثره فى أبعاد السيد سعيد الشخصيات العربية عن ذلك المورد الاقتصادى الهام. ويذكر الفارس (١٩٨٠). أن السلطان خشى من زيادة قوة الوالى عبد الله بن جمعة البروانى الذى أتى بعد العبدین الحبشيين فعزله من منصب الحاكم، وتلاه الوالى خلفان بن سليمان العبرى الذى "رمى فى السجن بعد فقد الثقة فيه" (٢٣).

(21) G.S. Nicholls. The Swahili Coast, Politics, Diplomacy and Trade on the East African littoral, 1798-1856. London: Allen & Unwin. 1971. p. 202.

(22) Jon Gray. History of Zanzibar From the Middle Ages to 1856. Oxford University Press 1962. p. 142.

(٢٣) عبد الله بن صالح الفارسي. البوسعيديون حكام زنجبار. ترجمة محمد أمين

عبد الله ، سلطنة عمان: وزارة التراث القومى ١٩٨٠ ص ٥٢-٥٣.

ثالثا : حاول السيد سعيد أن يسير على نفس الخطى التى سار عليها  
حكام ممبسة من عائلة المزرعى للذين وظفوا أحد "البانيان" لجمع الايرادات،  
وحفظ السجلات(٢٤).

رابعا : كان تعيين هندوسى كملتزم للجمارك يوفر له المال اللازم وقت  
الحاجة، فى نفس الوقت لم يكن يتطلع إلى نفوذ سياسى.

وكان أول عقد وقعه السيد سعيد مع مؤسسة مملوكة لهندوسى يدعى  
وات بهيما Wat Bhima فى حدود ١٨١٧. وكان بهيما يعد أحد أبرز التجار  
الهنود فى زنجبار. وكانت قيمة العقد ٧٠٠٠٠ دولار مارياتريسا، لم يدم  
الاتفاق طويلا بين السيد سعيد وبهيما لاعتقاد الأخير بأنه أخذ مخاطرة كبيرة،  
وأصر على حيز أكبر من الربح. وكانت النتيجة الطبيعية هى فسخ العقد(٢٥).  
وبعد فسخ العقد مع مؤسسة بهيما تقدمت شركة تجارية هندية مملوكة لتاجر  
هندوسى يدعى سوجى توبان Swji Topan بعرض للحصول على حق جباية  
الجمارك . وكان سوجى قد عرض على السيد سعيد مبلغا وقدره ٨٤٠٠٠  
دولار مارياتريسا، مما شجع السيد على منحه الامتياز. وبوفاة سوجى توبان  
أنقل التزام الجمارك إلى ابنه جيرام Jiram (توفى ١٨٦٦) وارتفعت قيمة  
العقد إلى ١٠٠٠٠٠ دولار مارياتريسا(٢٦). وبقي التزام الجمارك فى يد

---

(24) Gray, J. Op.cit. p. 142.

(25) Public Record Office, Foreign Office Confidential Print (Hereafter  
cited as F.O.C.P.) No. 1936. Kirk's Report Zanzibar. pp. 17-18. See also F.O.  
881/1936. Inc.in No. 14. Administrative Report of the Zanzibar Agency, 1870.

انظر ملحق رقم (٣).

(26) Ibid.

كان الريال (الدولار) النمساوى دولار ماريا تريسا من أبرز العملات فى شرق  
أفريقية. وفى ذلك الوقت كان الجنيه الاسترلى يعادل ٤.٢٥ دولار ماريا تريسا.

L.W. Hollingsworth. The Asians of East Africa. London: Macmillan.  
1960, p. 21

عائلة سوجى لمدة أربعين سنة. ويبدو أن التزام الجمرك كان يجبى على يد مؤسسة سوجى بعد ١٨١٩، إذ أن المؤسسة ادعت ١٨٤٢ بأنها كانت تجبى الجمارك لمدة ٢٤ سنة (٢٧).

فى ١٨٣٧ نجح السيد سعيد فى السيطرة على معظم الساحل الشرقى لأفريقية، وكان لذلك أثره فى وقوع جمارك مافيا وملندى فى يد مؤسسة سوجى. وكانت تلك المداخل تجبى فى السابق من قبل حاكم كلوة (٢٨). وفى أواخر ١٨٤٠ تضاعفت قيمة عقد التزام الجمارك، مع استمرار عائلة سوجى فى السيطرة عليه.

كانت الإيجار السنوى يتم تقديمه للسيد سعيد على دفعتين فى السنة. إلا أن السيد سعيد كان فى أغلب الأحيان فى حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، وبمدة طويلة قبل حلول موعد تسليم الدفعة الثانية، وكان لذلك أثره فى حصوله على مقدم من الدفعة الثانية، مما كان يؤدى فى أحيان كثيرة إلى حدوث سوء فهم وعدم إتفاق بين الطرفين عندما تبدأ المحاسبة النهائية. وكان لذلك الأسلوب دوره فى جعل السلطان مدينا وبشكل كبير لملتزم الجمارك، والذي كان يلجأ إلى تجديد العقد، لعدم قدرته على إيجاد المال الجاهز للدفع الدائنين الآخرين. وكان ملتزم الجمارك الهندوسى المستفيد الأساسى من ذلك الأسلوب، بينما كان السلطان فى حقيقة الأمر يحصل تقريبا على نصف المبلغ المحصل من مداخل الجمارك (٢٩).

(27) Abdul Sheriff. Slaves, Spices, Ivory in Zanzibar, London: James Currey. 1987, 126.

من المعتقد أن جيرام سوجى تولى إدارة الجمرك خلفا لوالده فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر واستمر يدير الجمرك إلى حين مغادرته زنجبار ١٨٥٣ حيث أناب وكيله لودا لمجى ليدر أعماله فى شرق أفريقيا.

Norman Bennett. A History of the Arab State of Zanzibar. London: Methwen, 1978. p. 42.

(28) Sheriff, A. Op. cit. p. 127.

(29) Cooper, F. Op. cit. p. 140. See also, Hollingsworth, L. Op. Cit. p. 21.

إضافة إلى ذلك فإن ملتزم الجمارك لا يمنعه العقد من المتاجرة لحسابه الشخصي. وكان لجيرام سوجى تجارة مكثفة فى زنجبار وعلى طول الساحل الشرقى الأفريقى، إضافة إلى مصالحه التجارية فى كل من بومبى وكتش. وكان لا يتورع عن استغلال منصبه كملتزم للجمارك، وعلاقاته الحميمة مع السيد سعيد، وطبقة التجار لأعماله الخاصة. ويذكر جرى إنه عندما تتعارض مصالحه الخاصة مع واجباته كملتزم للجمارك، فإنه لم يكن من المستغرب أن يذعن السلطان ويرضخ لملتزم الجمارك (٣٠). ويرى نيكلاوس (١٩٧١) أن جيرام سوجى مارس سلطة أكثر من السلطان نفسه. وكان السلطان يدرك ذلك ولم يمنعه، وفى حالة واحدة أرمى السيد سعيد التزام الجمرى على سوجى، فى نفس الوقت الذى تقدم غيره بعرض أعلى من ذلك الذى قدمه سوجى (٣١). وكان لذلك أثره فى نمو وتوسع تجارة مؤسسة سوجى لاحتلاله ذلك المنصب الحساس فى السلطنة المسئول عن الشؤون المالية. فلا عجب أن يكون له ثروة خيالية، وتأثير كبير على القصر، ويذكر رجبى الذى كان القنصل البريطانى فى زنجبار خلال حكم السيد ماجد بن سعيد (١٨٥٠-١٨٧٠) أن جيرام سوجى الذى وصفه بأنه زعيم الجيالة الهندية ترك عند وفاته ثلاث ملايين دولار عملة صعبة نقدية (٣٢).

كان ملتزم الجمارك يعين وكلاء له فى كل ميناء من موانئ الساحل الشرقى الأفريقى الخاضع لسلطة السيد سعيد. وكان أولئك الوكلاء المعينون

---

(30) Gray, J. Op. Cit., p. 144.

(31) Nicholls, C., Op. Cit., p. 293. See also Norman Bennett and G.E. Brooks. New England Merchants in Africa. Boston University Press, 1965, p. 232.

(32) F.O. 84/1357 Kirk to Bombay to Government, Zanzibar, 1872. See also: C.E.B. Russel. General Rigby, Zanzibar and the Slave Trade. London. 1935, p. 102.

أما أقرباء لملتزم الجمارك ، أو موظفين لديه ، وأغلبهم كانوا من طائفته (٣٣). وكان لذلك أثره على العمل كفريق واحد يدين بالولاء لملتزم الجمارك ، ويمكنه الحصول على معلومات وافية ودقيقة عن مجمل الأوضاع الاقتصادية على طول الساحل.

كانت أول اتفاقية تجارية يبرمها السيد سعيد مع دولة أجنبية هي معاهدة الصداقة والتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٣. وكانت القنصلية الأمريكية التي افتتحت عام ١٨٣٧ تحت إدارة التاجر الأمريكي ريتشارد واترز R.Waters أول قنصلية أجنبية في زنجبار (٣٤). وكان لعقد تلك الاتفاقية ، وتعيين قنصل أمريكي أثره في بروز نشاط أمريكي متزايد في أملاك السلطان. وفي هذا الصدد يذكر د. قاسم أنه ومنذ ١٨٣٣ لم تعد الهند هي الدولة الوحيدة التي تزعمت التجارة مع زنجبار وإنما أخذت الدولة الأجنبية تعمل على مزاحمة الهنود في ذلك المضمار (٣٥).

وكان الهنود في زنجبار ، أو على طول الساحل الشرقي لأفريقية أما رعايا بريطانيين ، أو رعايا لمحميات وإمارات هندية قبلت سيادة بريطانيا عليها ككتش وكثيوار ، ولكنهم من الناحية القانونية البحتة لا يعدون رعايا بريطانيين. إضافة إلى أعداد محدودة تقدمت للحصول على حق حماية السلطان كرهاة له. وكان النشاط البريطاني سواء في المجال السياسى ، أو الاقتصادى ، إذ استئثنا للتجار الهنود من رعايا بريطانيا محدودا في شرق

---

(33) F.O 49/1391 Frere to Granville, 7 May 1873.

(34) Richmond Burton, Zanzibar: City, Island and Coast. Voll. London: Tinsley. 1872, pp. 328-9.

(٣٥) جمال زكريا قاسم . دولة بور سعيد في عمان وشرق أفريقية (١٧٤١-

١٨٦١) القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة . ١٩٦٨ ص ٢٢١.



أفريقية. وكانت الشركة التجارية البريطانية الوحيدة التى كانت تعمل فى زنجبار هى شركة نيومن هانت وكريستوفر. وكانت تلك الشركة قد باشرت العمل هناك فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر (٢٦). مما يبين محدودية الاهتمامات البريطانية فيما يتعلق بشرق أفريقيا. كما كان السيد سعيد فى تعامله السياسى الاقتصادى حينئذ يتم عن طريق شركة الهند الشرقية وحكومة موريشوس البريطانية. وكان ذلك التعامل يفتقر إلى وجود قنصلية بريطانية ، أو اتفاقية تجارية تحمى المصالح البريطانية.

أثار ذلك الوضع سخط التجار الهنود من رعايا بريطانيا وتجارا وقباطنة سفن ممن زارو زنجبار. وطالبوا حكومة بومبى البريطانية عقد اتفاقية تجارية مع السيد سعيد، وإقامة قنصلية بريطانية فى زنجبار. وكان من أبرز المطالبين الكابتن هارت Hart من رجال البحرية الهندية الذى زار زنجبار ١٨٣٤، وروبرت كوجان R. Cogan التاجر البريطانى الذى عمل سابقا فى البحرية الهندية وكان كوجان قد قدم خدماته لانجاح ذلك الهدف (٢٧). حول اقتراح كوجان إلى الخارجية البريطانية. ووافق بالمرستون رئيس الوزراء البريطانى على إقتراحه عقد إتفاقية تجارية مع السيد سعيد. وفى سبتمبر ١٨٣٨ عين كوجان كمبعوث لبريطانيا لعقد إتفاقية تجارية، وفى ٢١ مايو ١٨٣٩ عقدت الاتفاقية للتجارة بين بريطانيا ومسقط (٢٨).

وبناء على بنود تلك الاتفاقية تمكن الهنود من رعايا بريطانيا من الحصول على الكثير من الامتيازات التى لم يكونوا ليحصلوا عليها، وتشمل حرية الدخول ، والاتجار ، والاستقرار فى أى جزء من أملاك السلطان . كما

---

(36) Sheriff, A., Op. Cit., p. 90. See also Nicholls, C. Op. Cit., p. 158.

(37) Indian office. Bombay Political Consultation 387/58. Hans Report, Prince 21 May 1834. F.O. 45/2. Cogan Memorandum on the political relation existing between the Imam of Muscat and the British Government, 5 January 1838.

(38) F.O. 54/2 F.O. to Board of Trade, 7 February, 1838.

يحق لهم كرايا بريطانيين تملك الأراضي، والعقارات، ولايجوز تفتيش دورهم. بل أكثر من ذلك فإن المعاهدة أعطت لبريطانيا الكثير من الحقوق على حساب السكان المحليين، ووصلت إلى حد المنازعات. إذ اشترطت ألا يحق للسلطان، أو ممثليه مثل القاضى والوالى التدخل فى حال نزاع بين الرعايا البريطانيين، ورعايا دولة مسيحية أخرى. وامتد ذلك ليشمل النزاع بين أحد رعايا السلطان. فالنزاع ينظر فى محاكم السلطان إذ كان الشاكي من رعايا بريطانيا، ويحق للتفصل البريطانى، أو من ينوب عنه حضور المحاكمة. أما إذ كان الشاكي من رعايا السلطان فيحاكم أمام المحاكم البريطانية(٤٠).

كما نصت المعاهدة على ألا تزيد نسبة الضرائب على الواردات إلى أملاك السلطان عن ٥٪، بينما أعفيت الصادرات من الرسوم. كما أعطت للطرفين حق تعيين قناصل لهما فى بلد الآخر. والحق بتلك المعاهدة مواد تتعلق بمحاربة تجارة الرقيق(٤١). ويرى شريف (١٩٨٠) أن تلك الاتفاقية كانت بداية الخضوع البوسعيدى للاستعمار البريطانى، ذلك الخضوع الذى يرجع تاريخه إلى نهاية القرن الثامن عشر عندما قامت علاقات خاصة غير متكافئة بين عمان والهند البريطانية "المصممة" على سيطرتها على الخليج العربى(٤٢).

---

(39) Great Britain, Parlimantary Papers (hereafter cited as p.p.) Class D. Muscat. 1841 Vol. 31 (288) Imam of Muscat. Convention of Commerce Between Her Majesty and His Highness the Imam of Muscat, signed at Zanzibar May 31, 1839.

(40) Ibid

(41) P.P. 40 Vol. 47 class D. Muscat. No. 105. Extract of a letter from Captain Cogan to Viscount Palmerston. Bombay, July 31st 1839. Sub. Enclosure in 105. Article XV of the Treaty as altered by the Imam.

انظر أيضا جون كيلي . بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ الجزء الثانى ترجمة

محمد أمين عبد الله ، سلطنة عمان: وزارة التراث القومى، ١٩٧٩م ، ص ٤٩-٥٣.

(42) Sh. A., Op. cit. p. 201.

دما أشار كوبلاند إلى تلك الاتفاقية، والاتفاقيات اللاحقة أعطت القوى الأجنبية حقوقا طالت المواطنين الزنجباريين (٤٣). ومع ذلك فإن سنوات العشرينات، والثلاثينات من القرن التاسع عشر كانت السنوات التي كان فيها السيد سعيد تقريبا مستقلا عن التأثير البريطاني، لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين، إذ كان السيد سعيد في حاجة إلى دعم وتأييد بريطانيا له سواء في مسقط، أو شرق أفريقية، في نفس الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية تترك أهمية السلطان، وموقع السلطنة في الخليج العربي للمصالح البريطانية (٤٤).

### تعيين أثنكز هامرتون :

تلى عقد تلك الاتفاقية تعيين أثنكز هامرتون Athkins Hamerton في وظيفة مزدوجة كقنصل بريطاني، وكوكيل سياسي لحكومة بومبي البريطانية لدى السيد سعيد، ولم يكن يحدث دائما أن تتفق السياسة التي تسنها حكومة الهند مع التعليمات التي تصدرها الحكومة البريطانية (٤٥). ويمكن إضافة أن الاختلاف إن وجد كان يتمحور حول الأسلوب، أو الوسيلة لتحقيق الهدف المنشود، لا الهدف نفسه.

عقد الاتفاقية التجارية وتعيين هامرتون بوظيفة المزدوجة يعد تغيرا في السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية. وهذا يدعونا إلى محاولة توضيح إهتمامات كل من وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة بومبي البريطانية.

كان إهتمام وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت يتمثل وبشكل أساسي في محاولتها المحافظة على الوضع القائم في شرق أفريقية. وكان ذلك

---

(43) Coupland, R., East Africa and Its Invaders. pp. 368-9., 385-6.

(44) Nicholls, A., Op. cit. p. 161.

(٤٥) د. جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

يعنى أولا إبعاد دول أجنبية منافسة لبريطانيا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من الحصول على موطىء قدم لها فى شرق أفريقية، وعد التفريط فى المركز البريطانى المتفوق فى السلطنة العربية. ثانيا استغلال محاربة تجارة الرقيق لتحقيق الغرض المشار إليه أعلاه، والتدخل فى شئون السلطنة العربية بما يخدم المصالح البريطانية(٤٦).

كانت وزارة الخارجية البريطانية تهدف الحد من النفوذ الأمريكى المتزايد فى أملاك السلطان خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة فى عقد إتفاقية تجارية، وإقامة قنصلية لها فى زنجبار، وما تلى ذلك من نشاط تجارى أمريكى. ونجاح التجار الأمريكيين فى كسب التجار الهنود، وبروز تعاون تجارى هندى أمريكى. كما كانت وزارة الخارجية البريطانية تهدف إلى إبعاد منافسها فرنسا من الحصول على موطىء قدم لها فى مسقط، أو شرق أفريقية، وبخاصة وأن فرنسا كان لها نشاط متزايد فى القسم الغربى من المحيط الهندى كرد فعل للتحرك البريطانى نحو البحر الأحمر(٤٧).

وكان تضمين الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٩ بنودا فى مكافحة الرق يعنى الرغبة فى استغلال تلك القضية بما يخدم مصالح بريطانيا، وهو ما سوف نتاوله لاحقا.

أما بالنسبة لاهتمامات حكومة بومبى البريطانية فإنها كانت تدرك أهمية العلاقات التى كانت تربط الهند بزنجبار، كما كانت تعى أهمية وجود الجالية الهندية فى شرق أفريقية. إلا إنها كانت ترغب فى وضع أعينها على منطقة

---

(46) Coupland, R., East Africa and Its Invaders. p. 488-9., 385-6. Sheriff, A., Op. cit. p. 202.

(٤٧) فى علم ١٨٣٩ تأسست القنصلية الفرنسية فى زنجبار . ووصل القنصل الفرنسى عام ١٨٤٠ إلا أن السيد السعيد وبسبب الضغط البريطانى تكلأ فى الموافقة على قبوله حتى عام ١٨٤٤. رولف روت، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩.

الخليج العربي الحساسة، والمهمة كطريق للتجارة المتجهة إلى الهند. وكانت تهدف تعيين انكز هامرتون كوكيل سياسى محاولة تلى السيد سعيد من إعطاء جل إهتمامه فى الجزء الأفريقى من ممتلكاته لما يمثلته وجوده فى مسقط من حماية للمصالح البريطانية، أى أن محاولات حكومة بومبى للبريطانية باءت بالفشل (٤٨).

وباستقرار السيد سعيد فى عاصمته الجديدة زنجبار ١٨٤٠ تحول التوازن الاقتصادى والسياسى من مسقط فى الجزيرة العربية إلى زنجبار فى شرق أفريقية. وكان لذلك التحول أثره فى إجبار هامرتون، وعلى 'مضض' منه فى اللحاق بالسيد سعيد (٤٩). وبالفعل وصل هامرتون إلى زنجبار فى مايو ١٨٤١ وهو بذلك أول قنصل بريطانى فى زنجبار.

### هامرتون والمبررات الايديولوجية :

عند مقدم هامرتون كان يوجد حوالى ٧٠٠ هندى مستقرين على طول الساحل الشرقى لأفريقية (٥٠).

وكان الهنود بشكل عام قد بنوا لأنفسهم نفوذاً إقتصادياً، ونجحوا فى انتزاع الكثير من العوائق التى واجهتهم بمدة طويلة قبل مقدم هامرتون. ألا أنهم كانوا يتميزون بعدم الوضوح فى تحديد إنتماءاتهم الحقيقية. إذ كانوا تارة يدعون أنهم من رعايا بريطانيا بينما نجدهم فى تارة أخرى يدعون أنهم من رعايا السلطان. وكان ذلك يتم وفقاً لحاجاتهم التجارية الآنية، إذ كانت قواربهم ترفع العلم البريطانى، أو العربى وفقاً لآى ميناء يقتربون منه. وكان الهنود من تجار الرقيق يفضلون التعامل معهم كزنجباريين، وكذلك الحال عند

---

(48) Sheriff, A., Op. cit. p. 202.

(49) Ibid.

(50) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 13 July, 1841.

الاتجار مع ساحل المريما المقابل لزنجبار. وكان ساحل المريما يعد منطقة محرمة على التجار الأجانب. إلا أن الهنود توقفوا عن ممارسة عدم الوضوح في إنتماءاتهم عندما أخذت بريطانيا تستغل سياسة محاربة تجارة الرقيق، وتأكيدها على عدم تعامل رعاياها بتلك التجارة غير المشروعة، وكانت تلك تعد المرة الأولى التي أجبر فيها الهنود على تحديد وضعهم القانوني (٥١).

وفي تقريره الذي رفعه إلى حكومة بمبى البريطانية في ١٣ يوليو ١٨٤١ ذكر هامرتون بأنه وجد أن المصالح البريطانية كانت هامشية مع ركانز قليلة للتأثير في زنجبار.

مما أشار هامرتون إلى التجارة المباشرة بين بريطانيا وزنجبار ووصفها بأنها كانت هامشية، أو غير موجودة. وفي وصفه للشعور العام لدى السكان العرب والسواحليين تجاه بريطانيا ذكر هامرتون بأنه شعور معاد "إذ يتكلم العرب بصوت مسموع حول قوة أمريكا وثروتها وأفضيلة البحارة والأمريكان والفرنسين (٥٢). أما بالنسبة للهنود من غير رعايا بريطانيا بين هامرتون بأن أولئك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم تجارا محليين، كما كانوا يشاركون العرب والسواحليين أحاسيسهم، وعواطفهم، وأظهروا "شعوراً قاسياً" ضد التدخل البريطاني في شئون زنجبار. ويعتقد هامرتون بأن السبب وراء ذلك إنما يعود لخوف أولئك الهنود من فرض قيود على تجارتهم، وتملكهم للرقيق (٥٣). وما لم يذكره هامرتون هو مشاركة الهنود للعرب والسواحليين في أحاسيسهم وهي حالة طبيعية نتيجة للعلاقات التاريخية التي كانت تربط الهنود بالعرب والسواحليين، وكذلك المصالح التجارية المشتركة. إضافة إلى ذلك الروابط الاجتماعية التي كانت تربط بين تلك المجموعات العرقية، والتي

---

(51) Nicholls, C., Op. cit. p. 291.

(52) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 13 July. 1841.

(53) Ibid.

كان ثمرتها بروز الشعب السواحلي نفسه، وهو خليط من العرب، والفرس، والأفارقة، والهنود. فلا عجب إذن أن يكون الأمريكان غير المتحمسين لمحاربة الرق وتجارته، والفرنسيون النشطون في تلك التجارة الأكثر تفضيلا من الانجليز. وذكر كرفتون (١٩٢٥) حول تلك الفترة مبينا أن السفن الحربية البريطانية لم تزر زنجبار منذ عدة سنوات، بينما كان التأثير الأمريكي، والفرنسي في أحسن حالاته (٥٤).

وكان من الطبيعي أن يحاول هامرتون جاهدا تعزيز النفوذ البريطاني في زنجبار. وكان ذلك يتطلب العمل على إبعاد القوى الأخرى المنافسة لبريطانيا كالولايات المتحدة وفرنسا. وهذا بدوره يحتاج إلى تعاون الجالية الهندية القوية إقتصاديا، والتي تربط تجارها علاقات تجارية واسعة مع كل من الأمريكيين والفرنسيين. مما كان يتطلب العمل على خلق أو إيجاد مبررات لتحقيق ما يصبر إليه. مما حداه كما بين شريف إلى اللجوء إلى ركيزتين أساسيتين أولهما: جعل من نفسه حكما في مسائل زنجبار الداخلية مستغلا وجود طبقة التجار الهنود القوية إقتصاديا تحت ستار أنهم من رعايا بريطانيا، وتلك وفرت "المبررات" الأيديولوجية المتعددة لممارسة الهيمنة والنفوذ البريطاني في شرق أفريقية وثانيهما: إستغل هامرتون الاتفاقيات المتعددة لمحاربة تجارة الرقيق كوسيلة ضغط للتدخل في شئون زنجبار الداخلية وتلك وفرت طريقا "مقنعا وإنسانيا"، والتي كانت تعد البداية للنفوذ البريطاني في زنجبار (٥٥) وكانت الركيزتان اللتان لجأ إليهما هامرتون مترابطتين بشكل وثيق، إذ لا يمكن التطرق لاحدهما بمنأى عن الأخرى.

كان السيد سعيد يرتبط بعلاقات جيدة مع القنصل البريطاني. كما أنه كان يحاول قدر الإمكان إثبات حسن نواياه تجاه الادارة البريطانية في زنجبار

(54) R.H. Crofton. The Old Consulate of Zanzibar, Oxford, 1935. p. 3.

(55) Sheriff, A., Op. cit. p. 202-2.

لما لذلك من أهمية فى تقوية، وتعزيز نفوذه سواء فى مسقط أو شرق أفريقيا. إضافة إلى أنه كان يفخر بصداقته للانجليز. إلا أنه من جانب آخر كان يعمل على الحد من تدخل القنصل البريطانى فى شؤونه الداخلية وبالذات فى مسألة السيطرة على الجالية الهندية. كما أنه كان يرغب فى إيجاد نوع من التوازن فى علاقاته التجارية ومصالحه السياسية. وكان لذلك أثره فى إحتدام التنافس بين السيد سعيد من جهة والقنصل البريطانى من جهة أخرى على كسب ود الجالية الهندية ورضاها. ومن الطبيعى أن تكون الجالية الهندية المستفيد الرئيسى من ذلك التنافس.

كان موقف السيد سعيد واضحا وصريحا فى عدم التعاون مع هامرتون فى محاولته كسر طرق التعاون التجارى الذى كان يربط جيرام سوجى بالقنصل الأمريكى بل إنه اتخذ خطوة أشارت غضب هامرتون إذ طلب إلى سوجى أن يقنع التجار الهنود من غير رعايا بريطانيا بالتوقيع على عريضة يعلنون فيها أنهم من رعايا السلطان. وكان ضمن الأسباب التى أدت بسوجى إلى التعاون مع السيد سعيد رسالة لأحد التجار البريطانيين إلى الغرفة التجارية فى بومبى والتى تسأل فيها عن كون "البانيان" يعدون من الرعايا البريطانيين، وإذا كانوا كذلك فإن ذلك عنصرا أساسى فى القضاء على تجارة الرقيق لكونهم المشاركين الأساسيين فى تلك التجارة<sup>(٥٦)</sup>. وكان لذلك أثره فى إثارة ملتزم الجمارك الذى كان يملك ٢٠٠ عبدا. وبالفعل قام سوجى بتلك المهمة، إلا أن محاولته باءت بالفشل، ولم يوقع تلك العريضة إلا عدد لا يكاد يذكر<sup>(٥٧)</sup>.

---

(56) F.O. 54/4 Norsworthy to Chamber of Commerce. Bombay, (1841?).

(٥٧) كان عدد المعوقين على العريضة ثلاثة فقط .

F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 28 September, 1841.



ذكر هامرتون أن فشل سوجى فى مهمته إنما كان يعود لخوف أولئك الهنود من تعرض أسرهم، واهتماماتهم التجارية فى الهند البريطانية للخطر. كما أشار إلى أن العديد من أولئك الهنود كانوا لا يرغبون فى قطع صلتهم بالوطن الأم (الهند). إضافة إلى أنهم كانوا ينظرون إلى زنجبار كوطن مؤقت وليس بديلا للوطن الأم، حيث أن العديد منهم تركوا عائلاتهم وكان يخططون للعودة بعد جمع مبالغ كافية<sup>(٥٨)</sup>. إلا أنه أغفل ذكر تدخله المباشر، ونجاحه فى إقناع أولئك الهنود فى عدم توقيع تلك العريضة سواء بالتهديد أو الترغيب، وإلا ماذا يعنى هامرتون بتعريض أسر واهتمامات الهنود فى الهند البريطانية للخطر، أو قطع صلتهم بالوطن الأم ؟. وهنا لابد من الإشارة إلى فشل سوجى والسيد سعيد فى مساعهما لم يقابله نجاح من قبل هامرتون إستقطاب أولئك الهنود ليكونوا رعايا بريطانيين. بينما فى حقيقة الأمر نجد أن العديد من القادمين الجدد إلى زنجبار يفضلون وضع أنفسهم تحت حماية السلطان، أو الاحتفاظ بانتماءتهم الأصلية<sup>(٥٩)</sup>.

لم يقنع السيد سعيد بفشل محاولته مع سوجى، بل حاول بكل جهده أن ينكر مطالب هامرتون بالسيطرة على عموم الجالية الهندية عن طريق مخاطبة وزارة الخارجية البريطانية. وفى خطاب له إلى أبردين يسأل السيد سعيد عن هوية أولئك الهنود من غير رعايا بريطانيا من المقيمين، والمولودين فى زنجبار، ولديهم زوجات محليات، وأطفال، ويملكون الأرقاء أن يكونوا يعدون فى نظر الحكومة البريطانية من رعايا بريطانيا؟ وكان رد أبردين على خطاب السيد سعيد إجابة مطلقة، وغير محددة عندما ذكر بأنه "لا يحق لأى مواطن من الهند الحصول على حماية القنصلية البريطانية ،

(58) ` O. 54/5 Hamerton to the Secret Committee. Zanzibar, 1841.

(59) Sheriff, A., Op. cit. p. 203.

ما عدا مواطنى تلك الاجزاء من الهند والتي تشكل جزءاً من أملاك التاج<sup>(٦٠)</sup>.

ومن الممكن أن يكون وراء تلك الإجابة المطلقة عدم وجود سياسة محددة المعالم تجاه وضع الجالية الهندية فى شرق أفريقية كما سبق أن ذكرنا بأن هامرتون وظيفة مزدوجة وليس بالضرورة أن تتفق وجهات نظر وزارة الخارجية مع حكومة بومبى، إلا أنها من الممكن أن تعنى أيضا أن حكومة لندن لم تكن ترغب فى إلزام نفسها بشئ محدد مكتوب ليكون لديها مساحة أكبر للمناورة، وإستغلال تلك القضية فى الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك كانت الخارجية البريطانية لاتحبذ الضغط على السيد مسعيد لما يمثلته وجوده فى زنجبار من خدمة للمصالح البريطانية العليا. إذ كان ينظر إليه على أنه من أقرب أصدقاء بريطانيا فى المنطقة، ومن الممكن الاستفادة منه فى توسيع، وتعزيز النفوذ البريطانى فى شرق أفريقية، واستغلال نفوذه على طول الساحل الشرقى لأفريقية لابعاد الدول الأجنبية المنافسة لبريطانيا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ومن الجانب الآخر نظرت كل من وزارة الخارجية وحكومة بومبى البريطانية إلى الجالية الهندية كقاعدة متقدمة لاستغلالها بما يخدم المصالح البريطانية فى شرق افريقية. ولم تكن ترغب فى أن تتأصبها العداء، وإنما على العكس من ذلك تحاول كسب ودها وحماية مصالحها، والتي كانت فى النهاية تصب فى المصلحة البريطانية.

وكان لتحدى السيد مسعيد مطالب هامرتون فى بسط السيطرة البريطانية على عموم الجالية الهندية، وإنكار مواطنى كنىش وكينوار إدعاءات هامرتون أنه فى إعترافه فى ١٨٤١ بأنه ليس كل الهنود فى زنجبار من رعايا

---

(60) F. O. 54/6 Said to Aberdeen. Zanzibar, 1844. F. O. 54/7 Said to F.O. AH27/9/1261.

بريطانيا(٦١). وكان روبرت كوجان المفاوض البريطانى لاتفاقية ١٨٣٩ أكد للسيد سعيد بأن شروط تلك الاتفاقية لاتشمل مواطنى كتش. كما أوضح له أن معاهدة الحلف الموقعة بين حاكم الكتش وشركة الهند الشرقية البريطانية ١٨١٦ لم يوضح مواطنى كتش تحت التاج البريطانى، إذ أن الشركة أقرت عدم ممارسة السلطة على شئون حاكم الكتش الداخلية(٦٢).

كان هامرتون يحاول جامدا عدم الاقرار بوجود فوارق من الناحية القانونية الدقيقة، لأن ذلك كان يعنى حرمانه من السيطرة على عموم الجالية الهندية، إلا أن إعترافه السابق جعله يحاول تفسير التركيب البنىوى للجالية الهندية بما يتناسب وأهدافه. وفى رسالتين إلى حكومة بومبى أشار هامرتون إلى الهنود من رعايا بريطانيا من سكان بومبى، وسورات، ومناطق أخرى فى الهند. إلا أنه لم يحدد تلك المناطق الأخرى فى الهند، وكذلك لم يشر إلى مواطنى كتش وكيشوار الذين كانوا يشكلون الأغلبية العظمى من الجالية الهندية فى شرق أفريقية(٦٣).

### هامرتون والمبررات (الإنسانية) :

كان لفشل هامرتون فى بسط نفوذه على عموم الجالية الهندية، إضافة إلى رغبته فى تركيع أولئك المتمردين على السلطة البريطانية وبالذات مواطنى كتش وكيشوار أن لجا إلى إستغلال محاربة الرق وتجارة الرقيق كأداة ضغط ضد الهنود يجب أن تنهم فى الإطار العام ألا وهو محاربة الولايات

---

(61) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay, 13 July, 1841.

(62) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.

(63) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, 8 September,

1841 F. O. 54/5 Hamerton to the Secret Committee. Zanzibar, 1842

للمتحدة الأمريكية وفرنسا وإبعادهما عن منطقة شرق إفريقيا، وتركيع مواطني كتش وكثوار. مما يوضح بجلاء أن الدوافع "الإنسانية" التي كانت تدعيها الإدارة البريطانية في زنجبار، وحكومة لندن ما هي إلا ذريعة لبسط الهيمنة والنفوذ البريطاني، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وكان تضمين الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٩ بنودا في مكافحة الرق يعنى أن الوقت قد حان الاستغلال تلك القضية بما يخدم مصالح بريطانيا، ولتدعيم، وتعزيز النفوذ البريطانى فى شرق إفريقيا خاصة وأن اتفاقية مورسبى ١٨٢٢ كانت عديمة للفاعلية. وهذا بدوره يقرنا إلى محاولة توضيح دور الهنود المباشر وغير المباشر فى تجارة الرقيق فى شرق إفريقيا.

**دور الهنود المباشر وغير المباشر وغير المباشر فى تجارة الرقيق:**  
كان الهنود كثيرهم من الجماعات العرقية التى تاجرت، واستقرت فى شرق إفريقيا تورطوا بشكل مباشر، وغير مباشر فى امتلاك الأرقاء، والاتجار به. ولا يعرف على وجه الدقة البدايات الأولى لاهتمام الهنود بامتلاك الأرقاء، أو الاتجار بهم فى شرق إفريقيا. وهناك العديد من الكتاب والباحثين فى تاريخ المنطقة من يعتقدون بأن نشاط الهنود فى الاتجار بالرقيق إنما يعود إلى عصور موعلة فى القدم. إذ ينكر هولنجزورث إنه ومنذ القدم كان الهنود يمارسون شراء وتوظيف الأرقاء سواء فى زنجبار، أو على طول الساحل الشرقى لأفريقية<sup>(٦٤)</sup>. ألا أن هولنجزورث لم يحدد ذلك بفترة زمنية. كما أشار شريف إلى الهنود كانوا متورطين وبشكل كبير فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم، كما بين أن ذلك للنشاط لم يكن حكرا على جماعة عرقية بذاتها، وإنما كان يمارسها الهنود كثيرهم من الجماعات العرقية التى

تاجرت، واستقرت في شرق أفريقية<sup>(٦٥)</sup>. وفي القرن التاسع عشر كان الرق يعد عنصرا من عناصر التجارة وجزءا لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي، والاقتصادي في شرق أفريقية. وكانت زنجبار تعد أحد المراكز الرئيسية لتلك التجارة، ولأن الأغلبية العظمى من الهنود من التجار وأصحاب الحوانيت لهذا فإنهم كانوا يحتاجون إلى أعداد من الأرقاء للعمل في محالهم التجارية وكان عدد العمال الأحرار قليلا في زنجبار كما أنه من الصعب الحصول عليهم، وذلك كان يتم شراؤهم أو تأجيرهم من أسيادهم العرب أو الهنود. وكذلك كان الهنود في حاجة إلى من يقوم بخدمة منازلهم، أو كمتاع. وقد أشار هامرتون في عدد من تقاريره إلى احتفاظ الهنود بمحظيات كمتاع. وكان الاحتفاظ بمحظيات كمتاع عادة شائعة لدى الهنود الذين تركوا زوجاتهم في الوطن الأم (الهند)، واستقروا في شرق أفريقية. وأكد هامرتون في تقرير له تلك الممارسة عندما ذكر بأنه لا يوجد بانيان هندوسي، أو هندي مسلم ممن استقر في شرق أفريقية لبعض الوقت لم يشتر أمه يعيش معها خلال مدة إقامته هناك. وفي حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا "عادة ينقلون ملكيتهم، أو يبيعهم إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم"<sup>(٦٦)</sup>. وكان من المشهور عن "البانيان" من طائفة الهندوس أنهم كانوا لا يحضرون معهم زوجاتهم إلى شرق أفريقية. وكانوا عندما يغادرون المنطقة يتركون إماءهم خلفهم. أما الهنود المسلمون، فكان من الشائع عنهم إحضار زوجاتهم معهم، وعندما يغادرون فإنهم عادة كانوا يأخذون معهم إماءهم<sup>(٦٧)</sup>.

---

(65) Sheriff, A., Op. cit. p. 205.

(66) Hamerton to the Government of Bombay, 15 February, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 255. See also F.O. 84/1391 No 58 the "Memorandum".

(67) Idid, See also Burton, R. Op. cit. pp. 257-8.

أما فى مجال الزراعة فإنه بعد نجاح زراعة القرنفل فى زنجبار استطاع بعض التجار الهنود فى الحصول على إقطاعات زراعية كبيرة، وكانت تلك الاقطاعات الزراعية تدار بشكل أساسى بعمالة من الأرقاء للحصول على الأيدى العاملة الرخيصة. إضافة إلى ذلك هناك العديد من الملاك العرب من أصحاب الاقطاعات الزراعية ممن عجزوا عن تمديد ديونهم للمرابين من الهنود، مما دفعهم كما ذكرها هامرتون ١٨٤٣ إلى رهن إقطاعاتهم الزراعية لاستغلالها من قبل الهنود وفاء لدين عليهم (٦٨). إلا أن الهنود وبالذات من رعايا بريطانيا وبناء على الاتفاقيات السابقة لتحريم تجارة الرقيق وبالذات اتفاقية ١٨٣٩ ما كانوا يستطيعون إستغلال تلك الأراضى عن طريق إستخدام الأرقاء كيد عاملة لتعويض قيمة الرهن. مما جعلهم كما يؤكد شريف تحت رحمة للملك العرب (٦٩). ألا أن ما لم يتطرق إليه شريف أن الهنود من رعايا بريطانيا كانوا لا يعمدون الحيلة للانتفاف على ذلك الإعلان تحت سمع وبصر الادارة البريطانية فى زنجبار. وكان الهنود من رعايا بريطانيا وعند إتهامهم من قبل المسؤولين البريطانيين بالتعامل بالرق كانوا ينفون تلك التهم بالادعاء بأن الأرقاء المستخدمين مملكون لأقارب، أو شركاء لهم من غير رعايا بريطانيا (٧٠). ولما كانت الادارة البريطانية حريصة على عدم الاضرار برعاياهم الهنود فإنها لم تكن تضغط وبحزم التأكيد، أو نفى تلك الادعاءات. مما يوضح أن الاضرار بمصالح الهنود يعنى الاضرار بمصالح بريطانيا العظمى.

وكان لانتقال السيد سعيد إلى زنجبار، وتطور إقتصادياتها، وزيادة

---

(68) F. O. 84/1146 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 9 October, 1843.

(69) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.

(70) P.P. 1868 Vol. 56 Class B. Slave Trade Inclosure (1) in No. 79. Consul Churchill to the Secretary of State to Government of Bombay. Zanzibar, December 22, 1867.

الطلب على الأيدي العاملة لتلبية حاجة التوسع الزراعى أن شجع الهنود على زيادة مساهمتهم فى تجارة الرقيق، خاصة أنها كانت تجارة مربحة، وتدر دخلا مجزيا بالنسبة لهم. وفى تقرير لها مرتون إلى حكومة بومبى فى ١٣ يوليو ١٨٤١ ذكر أن عدد الأرقاء الذين كانوا يشحنون إلى زنجبار من داخلية القارة الأفريقية كانوا ما بين ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ عبد(٧١). كما أشار إلى أن تحرياته أثبتت أن الهنود بشكل عام كانت لهم إهتمامات فى تملك الأرقاء، والاتجار بهم، بل ذهب هامرتون إلى أبعد من ذلك عندما اتهم جميع الهنود المستقرين فى شرق أفريقية، والبالغ عددهم بحدود ٧٠٠ فرد بأنهم كانوا سماسرة، وتجار رقيق. وركز هامرتون فى تقريره على دور ملتزم الجمارك الهندوسى. وكان الملتزم يحصل على ضريبة مقدارها دولار واحد عن كل عبد يطا قدمه الساحل. وكانت تلك الضرائب تشكل جزءا كبيرا من دخل السيد سعيد(٧٢).

أما بالنسبة لوكلاء ملتزم الجمارك على طول الساحل الشرقى لأفريقية فإنه كان من صميم عملهم معرفة كل ما يتعلق بتجارة الرقيق سواء الأرقاء المجلوبين إلى الساحل، أو أولئك الذين كان يتم شحنهم إلى الخارج. وكان الوكلاء بذلك على دراية تامة بكل ماله علاقة بتلك التجارة، لذا فإنه كان من مصلحتهم عدم إضمحلالها أو إفشاء معلومات عنها(٧٣).

ذكر هامرتون فى يناير ١٨٤٢ بأن تملك الهنود للأرقاء كان شاملا. كما بين أن السماسرة "البانيان" من طائفة الهندوسى كانوا يحصلون على الأرقاء عن طريق زعماء القبائل الأفريقية فى الداخل. وكان أولئك للزعماء

---

(71) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 13 July, 1841.

(72) Ibid.

(73) F.O. 48/1391 No 58 the "Memorandum".

الأفارقة يجلبون أسراهم فى الصراعات القبلية إلى الساحل ليتم بيعهم إلى سمسار من "البانيات". كما كان أولئك الزعماء يجلبون معهم العاج والكوبال والصمغ محملة على ظهور الأسرى. وكانوا يحصلون فى المقابل على بضائع كالخرز والأقمشة ومنتجات هندية أخرى. وكانت المقايضة أساس التعامل، ولا يستخدم فيها العملات النقدية (٧٤).

أشار هامرتون فى تقريره إلى الهندوس كان لهم النصيب الأكبر من تلك التجارة الساحلية، إلا أنه لم يغفل الإشارة إلى مشاركة الهنود المسلمين فى ذلك الاستنزاف البشرى وإن كان نصيبهم أقل من الهندوس. كما أكد هامرتون أن الهنود المسلمين كانوا وبشكل أساسى يشترون الارقاء كخدم للمنازل بينما كان الهندوس يتعاملون بهم وبالآلاف (٧٥). لم يوضح لنا هامرتون فى تقريره السبب وراء ذلك، ولكن من المعتقد أن الهندوس كانوا أكثر ثراء من الهنود المسلمين. كما أن تلك التجارة كانت تدر عائدا مجزيا مما حدا للهندوس إلى محاولة عدم الافساح لعناصر أخرى لتنافسهم فى ذلك المجال. وقد ذكر هامرتون فى تقرير له إلى حكومة بمبى فى ٢٩ أغسطس ١٨٥١ أن ندبة الفوائد التى كانت يجنيها أولئك التجار الهنود من وراء تلك التجارة ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠٪ (٧٦). العائد الكبير من وراء الاتجار بالرقيق يبين بجلاء سبب إهتمام الهنود فى الاتجار بالرقيق. كما يوضح التنافس بين الطوائف الهندية للسيطرة على تلك التجارة المربحة، إضافة إلى ذلك فإنه كان سببا من أسباب اتساع تلك للتجارة وإزدهارها، كما كان الارقاء من وقت وضع السمسار الهندى يده عليهم إلى حين وصولهم محطتهم النهائية ( روق النخاسة )

---

(74) Hamerton to the Government of Bombay 2 January, 1842. in Gray, J. Op. cit. p. 2٤٦.

(75) Ibid.

(76) Hamerton to the Government of Bombay, 29 August, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 256.



فإنهم كانوا لا يزودون إلا بطعام يكاد يكفي لابقاءهم أحياء (٧٧). وهذا من الممكن أن يفسر أيضا السبب وراء تلك الأرباح العالية التي كان يجنيها تجار الرقيق الهنود.

كان المسيد سعيد يؤمن بأ. نراء للداخل سوف يعود بالفائدة على الساحل. لهذا فإنه كان يشجع التجار العرب والمغامرين على إرتياد الداخل أملا في إيجاد أسواق جديدة. ولربط الساحل بالداخل. مما كان له أثره في توغل أولئك للتجار، والمغامرين العرب في أماكن لم يرتدها أحد من التجار الأجانب قبلهم. واستقر العديد منهم في الداخل، وأنشؤا بعض المراكز التجارية. واحتكر التجار العرب وبعض المصالحيين إدارة مع الداخل، لأن النشاط التجاري الهندي كان يقتصر على الساحل (٧٨).

وكانت من أبرز السلع التي كان يبحث عنها أولئك التجار، والمغامرون العرب الذهب، والعاج والعبيد، ولما كانت تلك التجارة تحتاج إلى تمويل لجأ أولئك التجار، والمغامرون إلى الهنود للحصول على إحتياجاتهم. وكان الهنود من جانبهم يشجعون التجارة مع الداخل، لما كان يوفره ذلك من عائد مجز، وتصريف لبضائعهم، مما حدا بهم إلى تقديم للتسهيلات إلى العرب، وتمويل حملاتهم إلى الداخل. وكان التمويل يتم بطريقة الائتمان، أو الدين. ويحصل للتجار العرب على البضائع كالأقمشة، والخرز، والأسلاك للنحاسية، وأشياء أخرى تستعمل في المقايضة مع الداخل. كما كان الهنود يزودونهم بالبنانيق والبارود للسيطرة على الأرقاء، والدفاع عن أنفسهم. وفي حالة عودة أولئك التجار، والمغامرين من رحلة الداخل، فإنهم كانوا يقومون بتسديد ما عليهم إلى التجار الهنود مسواء نقدا، أو بضائع مطلوبة من الداخل (٧٩). ومن المفيد

---

(77) Hamerton to the Government of Bombay, 2, January, 1842. in Gray, J. Op. cit. p. 256.

(78) F.O. 48/1391 No.58 the "Memorandum".

(79) Ibid.

أن تشير هنا إلى أن الهنود أنفسهم كانوا يحصلون على معظم بضائعهم من تجار أمريكيين، وأوربيين بطريقة الائتمان، والتي تصل إلى ستة أشهر. وكان التجار الهنود بدورهم يدفعون للتجار الغربيين من عوائد أرباح الداخل. مما يعنى أن العرب والسواحليين والهنود والأمريكيين والأوربيين كانوا متورطين فى تجارة الرقيق سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة. والإنسان الأفريقى كان الخاسر من تلك التجارة حيث كان يباع ويشتري، وبأبخص الائتمان. كما أن ذلك يوضح أن تجارة الرقيق ليست حكرا على جماعة عرقية بعينها، وإنما مارسها معظم الجماعات العرقية التى تاجرت، واستقرت فى شرق أفريقية.

فى ٦ ديسمبر ١٨٤٣ أرسل هامرتون تقريرا إلى حكومة بومبى البريطانية، وفى ذلك التقرير أشار إلى نشاط مواطنى كتش وكيشوار فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم. وأشار فى تقريره قضيتين أساسيتين أولهما إتهامه للبانيان الهندوسى بتهريب فتيات هنديات إلى زنجبار، والثانية تخوفه من فقدان السيطرة على عموم الجالية الهندية، وبالذات رعايا بريطانيا (٨٠).

أما بالنسبة للقضية الأولى : أثبتت تحريات هامرتون بأن نشاط التجار الهنود فيما يتعلق بتجارة الرقيق لم يكن حكرا على شرق إفريقية، وإنما إمتد ليشمل مناطق شبه القارة الهندية. إذا كان النحاسون الهنود يقومون باختطاف فتيات هنديات من قراهن فى الهند وشحنهن إلى شرق أفريقية. وقد ألقى جرى (١٩٦٢) مزيدا من الضوء على تلك التجارة. وكان النحاسون الهنود لايعدمون الوسيلة لتهريب الأرقاء بعيدا عن أعين الادارة البريطانية هناك، أو فى تحاشى سفن مكافحة الرق البريطانية. وكان من الشائع تسجيل الأرقاء كبحارة ، أو زوجات للبحارة ، أو كخدم لمسافرين على ظهر السفن المتجهة إلى شرق أفريقية. كما كانت تدفع مسبقا عمولة نظير ذلك العمل لأعضاء

طاقم السفينة. وكانت معظم الضحايا شابات هنديات يجلبن للعمل، أو للمتاع لأشخاص فى زنجبار. وفى أحيان كثيرة كن عرضة للبيع فى سوق النخاسة<sup>(٨١)</sup>. وكانت هناك العديد من الحالات لفتيات هنديات نجح السيد سعيد فى تخليصهن من برائن العبودية، وتسليمهن إلى هامرتون وفى هذا الصدد يذكر جرى نقلا عن الجنرال رجبى الذى تولى قنصلية زنجبار بعد هامرتون. أن السيد سعيد أسهم وإلى حد كبير فى الحد من الاتجار فى الفتيات الهنديات فى شرق أفريقية. كما أشار إلى أن السيد سعيد أمر وكلاءه بمراقبة سوق النخاسة، وإبلاغه فى حالة عرض أى فتاة هندية للبيع سواء أكانت من رعايا بريطانيا، أم من رعايا المحميات، والامارات الهندية<sup>(٨٢)</sup>. إن ما ذكره رجبى هو محاولة لإيجاد أدلة تدل على أن السيد سعيد كان ضد تجارة الرقيق ويعاملهم معاملة إنسانية ويعمل على تحريرهم. وهنا لا بد من توضيح أن السيد سعيد اشتهر عنه معاملته الإنسانية واللائقة للارقاء إلا أنه لم يكن ضد تجارة الرقيق وإنما كان ينفذ سياسة بريطانية أجبر وعلى مضض منه على إتباعها.

أما بالنسبة للقضية الثانية التى أثارها هامرتون فكانت تخوفه من فقدان السيطرة على عموم الجالية الهندية. وكان مصدر قلق هامرتون عدم انصياع مواطنى كتش وكيتوار لسلطة الادارة البريطانية، وعدم إمتثالهم لأوامره. وكذلك ازدياد نشاط مواطنى تلك الامارتين فى امتلاك الأرقاء، والاتجار بهم. إضافة إلى ذلك عدم وجود تعليمات محددة من بومبى فى كيفية التعامل مع مواطنى تلك الامارتين. وكان أكثر ما يخشاه هامرتون أن عدم التعرض لهما من الممكن أن يشجع كل الرعايا البريطانيين أو مواطنى الهند على الادعاء بأنهم من رعايا حاكم كتش<sup>(٨٣)</sup>. مما يكون له أثره فى فقدان السيطرة على

(81) Gray, Op. cit. p. 254.

(82) Gray, J. Op. cit. p. 254.

(83) Ibid P. 255.

الجالية الهندية، تلك الجالية التى تعد من الناحية الاقتصادية من أغنى الجاليات، وأكثرها نفوذا. كما تحرمة من إستغلال تلك الجالية لخدمة المصالح الاقتصادية، والسياسية لبريطانيا، لما تمثله تلك الجالية من وسيلة ضغط ضد سلاطين زنجبار. كانت إعداد الجالية الهندية فى ازدياد مستمر إذ ارتفع عددهم من ٢٠٠ نسمة عام ١٨١٩ إلى ٣٥٠ نسمة فى منتصف الثلاثينات إلى تقريبا ٧٠٠ نسمة عند مقدم هامرتون ١٨٤٠. وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ وصل عدد الهنود إلى أكثر من ألف نسمة. ويذكر كوبلاند أن عدد الهنود المسلمين كان فى حدود ٦٠٠ إلى ٧٠٠ نسمة، بينما كان عدد الهندوس فى حدود ٥٠٠ نسمة<sup>(٨٤)</sup>. أما الهنود المسيحيون فكانت أعدادهم قليلة جدا، وأغلبهم كانوا كاثوليك قدموا من جوا Goa المستعمرة البرتغالية، وكانوا يعدون رعايا برتغاليين<sup>(٨٥)</sup>. وكان لتزايد أعداد الجالية الهندية وبالذات من كتش أن جعل هامرتون أكثر حذرا فى تعامله مع تلك الشريحة من الجالية الهندية.

وإذ كان هامرتون قد تردد فى فرض ما كان يصبو إليه على مواطني كتش وكيثوار، فإنه كان أكثر ترددا تجاه الهنود من رعايا بريطانيا. ومن المفارقات العجيبة أن تردد هامرتون تجاه دور الهنود فى تجارة الرقيق كان يقابله عزم وتصميم لمنع العرب والسواحليين من الاتجار بالأرقاء بحجة الدوافع الإنسانية. إذ فى ٧ ديسمبر ١٨٤٣، نجح هامرتون فى الضغط على السيد سعيد، وإقناعه فى إصدار إعلان ذكر فيه أنه سوف يوقع أشد العقوبة ضد من يتعامل فى بيع، أو شراء الأرقاء مع الرعايا البريطانيين<sup>(٨٦)</sup> - رادى

(84) J.H. Hutton. The Indian Middle Class : Their Groth in Modern Times. London : ١٩٦١. p.276. See also. Coupland, R. East Africa and Its Invaders. P. 484.

(85) Del: G.Op. cit., p. 10.

(٨٥) I.O. Board Collections. No. 33. Hamerton to Bombay, Zanzibar, 9 December, 1843. draft No. 253.

نشر ذلك الإعلان إلى سخط، واستياء الهنود من رعايا بريطانيا. إضافة إلى ذلك هدد الهنود من رعايا بريطانيا هامرتون بأنهم سوف يطلبون حق حماية السلطان كرعايا له أن هو أصر على موقفه، أو أن يعلنوا أنهم من رعايا حاكم كتش. مما كان له أثره في تردد هامرتون لذلك لم يعمل جاهاً على تطبيقه. وهامرتون، نفسه ذكر في رسالة سابقة إلى بومبي في ١٨٤١ بأنه كان يشعر بالأسف والندم، للإجراءات التي إتبعها لحرمان الرعايا البريطانيين من الاتجار في الرقيق. وكان يرى بأن ذلك سوف يكون له أثره في إنبهار إقتصاديات الهنود البريطانيين، وحرمانهم من التجارة على حساب مواطني كتش (٨٧).

وهذا يعزز مذهبنا إليه أنفسنا من أن محاربة نشاط الهنود في إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم كان وسيلة، وليس غاية. إذ أنها كانت وسيلة لإخضاع مواطني كتش وكثيوار المتمردين على السلطة البريطانية، والسيطرة على مواطني تلك الإمارات الهنديتين كان يعنى إخضاع عموم الجالية الهندية لرغبات، وأوامر الإدارة البريطانية في زنجبار بما يخدم المصالح البريطانية العليا.

أما بالنسبة لموقف حكومة بومبي البريطانية فإنها وإن كانت تهدف إلى تقوية، وتعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة، إلا أنها كانت لا تشاطر هامرتون الوسيلة في تحقيق الهدف المنشود. ولتوضيح الصورة تبين أن الرق لم يكن محرماً بشكل كامل في الهند البريطانية. كما أن مرسوم ١٨٣٣ الذي ألغى بموجبه تجارة الرقيق في المستعمرات البريطانية لم يشمل الهند. إضافة إلى ذلك أن مرسوم ١٨٤٣ ألغى الصفة القانونية للرق في الهند البريطانية، إلا أنه لم يلغ الرق بشكل شامل وفوري وإنما ألغى صفته القانونية، أى عدم شرعيته

---

(87) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 13 July, 1841.

مما يعنى أن الرق كنظام غير معترف به، ولكنه كان موجودا وحكومة بومبى البريطانية كانت لاتعارض حق الهنود فى الحصول على حماية السلطان إن كانوا يرغبون فى ذلك. وكانت ترى بأنه لايحق للادارة البريطانية فى زنجبار حماية أى مواطن من الهند ما لم يتم تسجيل إسمه لدى القنصلية البريطانية. كما أنها لاتعارض تورط الهنود فى امتلاك الارقاء، والاتجار بهم. إذا كانت تعتقد بأنه كما يحق للعرب، والسواحليين إمتلاك الارقاء، والاتجار بهم فإن للهنود أيضا الحق فى ذلك. ولما كان الهنود من النشطين فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم، كما كانوا يعدون الممول الرئيسى لتجار الرقيق، وكسماسرة، ووسطاء العمليات التجارية فإن اندثار تلك التجارة كان يعنى تعرضهم لضربة اقتصادية قاسية، لم تكن حكومة بومبى البريطانية ترغب فى حدوثها<sup>(٨٨)</sup>. لهذا فإن حكومة بومبى كانت حريصة على عدم المساس بمصالح الجالية الهندية سواء كانوا من رعايا بريطانيا أو من غير رعايا بريطانيا. إضافة إلى ذلك كانت الجالية الهندية الغنية إقتصاديا وذات نفوذ المتزايد فى زنجبار تربطها علاقات ومصالح متبادلة مع الوطن الأم الهند.

ومن المعروف أن شبه القارة الهندية كانت تعد من أهم المستعمرات البريطانية. وهذا يعنى أن حماية مصالح الجالية الهندية كان يهدف فى الأساس إلى حماية المصالح الاقتصادية، والسياسية البريطانية. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بعد عام ١٨٤٨ لغاية ١٨٥٥ انتهت تقريبا التجارة البريطانية المباشرة مع زنجبار، إذ لاتوجد سجلات لسفن تجارية بريطانية زارت زنجبار، ولعل السبب فى ذلك يعود إلى أن التجار الهنود أخذوا يجلبون البضائع البريطانية إلى الساحل عن طريق الهند. وهذا يعنى أن الشركات والمؤسسات البريطانية رأت أنه من الأوفر لها أن تركز نشاطها على شبه

القارة الهندية، ومن هنا يتم التجار الهنود ببيع البضائع البريطانية لقدرتهم على تحمل أرباح أقل مما تتحمله الشركات البريطانية.. إضافة إلى ذلك فشل القنصل البريطاني هامرتون في إعطاء معلومات مفصلة حول الأوضاع الاقتصادية في شرق أفريقية، وكذلك تشجيع السفن البريطانية<sup>(٩٠)</sup>. مما مكن الهنود من أن يكونوا قوة اقتصادية في نفس الوقت كانوا يقومون بتصريف البضائع البريطانية. إن الوسائل التي إتبعها كل من وزارة الخارجية البريطانية، أو حكومة بومبي البريطانية، أو تلك التي لجأ إليها هامرتون لمحاربة تجارة الرقيق كانت تنشد إلى تحقيق الهدف ذاته وهو تعزيز وتقوية النفوذ البريطاني في شرق أفريقية، ولكن بوسائل مختلفة.

في عام ١٨٤٤ أفتتحت فرنسا قنصلية لها في زنجبار. وكان السيد سعيد يأمل من وراء ذلك الافتتاح إيجاد نوع من التوازن السياسي، والاتصال مع بريطانيا. إذ كانت العلاقات بين السيد سعيد والقنصل البريطاني قد وصلت إلى الحد الذي طلب فيه السيد سعيد من الحكومة البريطانية تغيير القنصل البريطاني واستبداله بآخر. وفي ١٨٤٥ طلب ابردين عزل هامرتون بعد الشكاوى العديدة التي تلقاها من السيد سعيد، إلا أن تغيير الوزارة البريطانية حال دون تحقيق ذلك واستمر هامرتون في عمله السابق كقنصل لبريطانيا في زنجبار<sup>(٩١)</sup>.

في ٢ أكتوبر ١٨٤٥ عقد السيد سعيد إتفاقية تجارية مع الحكومة البريطانية. وكانت الاتفاقية قد نصت في أحد بنودها على حرمان الرعايا البريطانيين من العمل في تجارة الرقيق<sup>(٩١)</sup>. ومن المعروف أن بريطانيا في معظم إتفاقياتها الرسمية تشير إلى الجالية الهندية سواء أكانوا من رعايا

---

(٨٩) روبرت لاندن ، مرجع سبق ذكره. ص ٧٥.

(90) Nicholls, C. Op. cit., p. 193.

(91) Gray, J. Op. cit., p. 248.

بريطانيا، أم من غير رعايا بريطانيا على أنهم من رعاياها. ومن الملاحظ أنه في هذه الاتفاقية كما في سابقتها لم تتطرق إلى موضوع الرق، وإملاك الارقاء، وإنما فقط تجارة الرقيق. إن عدم وضع نص بهذا الخصوص من الممكن أن يعزز ماذنبنا إليه آنفا من عدم رغبة بريطانيا في تعريض مصالح الهنود للخطر، واهتزاز أوضاعهم الاقتصادية. وكان الهنود من جانبهم سواء من رعايا بريطانيا، أو من غير رعايا بريطانيا يتخوفون من تنفيذ هامرتون لما جاء في تلك الاتفاقية المتعلق بتجارة الرقيق، مما يعنى حرمانهم من شراء، أو بيع الارقاء. وكان هناك تخوف من حصول حالات تغليس، وخاصة بين من كانوا يملكون الاقطاعات الزراعية المدارة من قبل الارقاء كيد عاملة. وكان لذلك التخوف أثره في عدم استقرار السوق التجارية جاعلا المادة شحيحة، ومانعا إجراء رهونات جديدة بين ملاك الأراضي من العرب ودائنيهم من الهنود. وذكر تاجر أمريكي زار زنجبار ١٨٤٦ بأنه كان هناك الكثير من الخوف من حصول حالات تغليس بين الهنود (١٢). ولما كان هدف هامرتون تركيع مواطني كتش وكيثوار فإنه أخذ يتحين الفرص لتحقيق هدفه المنشود. وكان لزيارة سفينتين حربييتين بريطانيتين "Castor" و "Dee" لزنجبار ١٨٥٠ أن زودت هامرتون بفرصة في محاولاته السيطرة على مواطني كتش وكيثوار. وكان هامرتون قد جمع معلومات حول المؤسسات الهندية القريبة من الحدود الجنوبية لاملاك السيد سعيد، كما جمع معلومات عن مدى تعاملها بتجارة الرقيق. وضغط على السيد سعيد، إلى أن نجح في الحصول على موافقته في السماح للسفن الحربية البريطانية في دخول الموانئ، والأنهار، والخلجان، التي كانت تقع ضمن أملكه في الحدود الجنوبية. وكان يرغب من خلال ذلك السماح للضغط على مواطني كتش



الذين كانوا يتعاملون بتجارة الرقيق فى تلك المنطقة البعيدة عن أعين السلطة البريطانية(٩٣).

وفى مايو ١٨٥٠ اكتشف البحارة الانجليز فى منطقة "Massani" و "Kionge" حول ديلجادو ما وصف بأنه محجر للرقاء. وحسب التقارير فإن ذلك المحجر المزعوم كان قادرا على استيعاب ٥٠٠٠ عبد. إلا أن البحارة عند تفتيش المحجر لم يجدوا بداخله غير بضائع مملوكة لبعض التجار الهندوس من "البانيان" من مواطنى كتش. كما وجدوا سفينة راسية قرب المحجر. قام البحارة الانجليز باحتجاز السفينة، كما قبض على أربعة هنود من "البانيان" من مواطنى كتش كان يشتبه بأن لهم علاقة بذلك المحجر المزعوم. وأرسل الهنود الأربعة إلى زنجبار تهميدا لمحاكمتهم(٩٤).

ومن خلال التقارير التى أرسلها هامرتون إلى حكومة بمبى أعترف بفشله، وعدم قدرته على إبراز أى دليل إثبات ضد مواطنى كتش بالتعامل بتجارة الرقيق، أو ملكية المحجر، أو السفينة. إلا أن الغطرسة الانجليزية أثبت التراجع عن موقفها. وتم سجن مواطنى كتش الأربعة لأكثر من شهر. كما أمر هامرتون بترحيلهم بعد تنفيذ العقوبة إلى الهند. إضافة إلى ذلك فإنه أثناء تفتيش المحجر المزعوم قام البحارة الانجليزية بإحداث تخريب للبضائع من إتلاف، وتكسير بحجة البحث. كما قتل ثلاثة هنود من مواطنى كتش عندما حاولوا منع تدمير المحجر المزعوم(٩٥). وكان حجم التلفيات والتكسير كبيرا مما يعطى الانطباع بأنه حدث بتعمد من قبل البحارة الانجليز الذين فشلوا فى الحصول على ما كانوا يصبون إليه، وهو الأرقاء.

وبعد مضى شهرين على تلك الحادثة فى يوليو ١٨٥٠ قام هامرتون بالطلب إلى السيد سعيد باصدار مرسوم جديد يحرم بموجبه على الهنود من

(93) F. C. 84/815 Hamerton to Wyivl. Zanzibar, 8 May, 1850.

(94) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.

(95) Ibid. P. 205.

رعايا بريطانيا الاتجار فى الرقيق. ولعل ذلك المرسوم هو ما قصده سالمة بنت سعيد عندما ذكرت بأنه كان للقرار وقعه الشديد على الهنود من رعايا بريطانيا من مالكي الرقيق. وكان البعض من أولئك الهنود يملك المئات من العبيد" لإدارة إقطاعياتهم الزراعية. وذكرت الأميرة سالمة بأن الهنود اشتكوا من ذلك القرار مر الشكوى. وأرسلوا إلينا زوجاتهم، وبناتهم يطلبن منا الرحمة، والعون<sup>(٩٦)</sup> لا أن الهنود فشلوا فى إقناع السيد سعيد بالوقوف إلى جانبهم. وكان السبب وراء ذلك كما ترى الأميرة هو كون أولئك الهنود من رعايا بريطانيا، وأن "بريطانيا الحق فى أن تمنع رعاياها من مزاوله ما تعتقد أنه خطأ"<sup>(٩٧)</sup>. ولكن ما لم تذكره الأميرة هو أنه ليس كل الهنود من رعايا بريطانيا، ولكن ذلك ما درجت على ذكره المعاهدات والمراسلات الرسمية للإدارة البريطانية فى زنجبار لأهداف سياسية واقتصادية أشرنا إليه آنفا. إضافة إلى ذلك أن السيد سعيد كان فى أواخر أيامه حريصا على "ضمان مركزه فى ممتلكاته وتوطيد نفوذه وهو الأمر الذى كان يعنيه" أكثر من غيره<sup>(٩٨)</sup>. مما يعنى أن تحدى الإدارة البريطانية فى زنجبار فيما يتعلق بالسيطرة على الجالية الهندية والتى ميزت الفترة الأولى من عهده قد ولت أو على الأقل خفت كثيرا عن ذى قبل. وكان لذلك أثره فى أن السيد سعيد أصبح أكثر استعدادا للانصياع لمطالب القنصل البريطانى، وعدم تحديه، بل أن علاقاتها أصبحت مميزة وحميمة.

وكان لحادثة المحجر المزعوم والمرسوم الذى تلاه أثرهما الكبير على عموم الجالية الهندية. إذ أدى إلى ضربة شديدة للتعامل الهندى فى تجارة

---

(٩٦) سالمة بنت سعيد بن سلطان. مذكرات أميرة عربية . ترجمة عبد الحميد

حسيب القيسى. سلطنة عمان : وزارة التراث القومى ١٩٧٤ . ص ٢٤٧.

(٩٧) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٩٨) د. جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦ .

الرقيق. كما "هزت بعنف" الثقة بالنفس لدى الجالية الهندية فى شرق افريقية. مما حدا ببعض الأثرياء الهنود، وبالأذات مواطنى كتش إلى اغلاق محالهم التجارية، والابتعاد لبعض الوقت لعدم شعورهم بالأمان سواء على ممتلكاتهم، أو على أنفسهم. وأعترى الجالية الهندية شعور بالخوف من المستقبل وبالأذات حول المدى الذى يمكن للإدارة البريطانية فيه من التدخل فى شئونهم الخاصة. وكان لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لهم أثره فى ركود الحركة التجارية. وكان ذلك الركود واضحا إذ بعد تسعة أشهر على تلك الحادثة - المحجر المزعوم - لم يتمكن التجار الأمريكيون من التخلص من حمولة بضائع تقدر قيمتها ب ١٥٠.٠٠٠ دولار مارياتريسا<sup>(٩٩)</sup>. إذا كان التجار الهنود سمسرة ووسطاء العمليات التجارية، وكانوا وحدهم الذين يشترون البضائع الأمريكية. كما أن التجار الأمريكيين والأوربيين كانوا يفضلون التعامل التجارى عن طريق الهنود بحكم تملكهم الخبرة، والإمكانات، والمرونة التجارية.

استغرق عودة الهنود إلى ممارسة نشاطهم التجارى العادى بعض الوقت. وفى فبراير ١٨٥٢ عادوا إلى السيطرة على زمام الأمور التجارية، والتعامل مع المؤسسات، والتجار الأجانب. وكان لتكاثف الجالية الهندية وتعاونها الأثر الفعال فى ثنى هامرتون عما كان يصبوا إليه. إضافة إلى أن توقف التجار الهنود بشكل عام عن ممارسة النشاط التجارى كان له أثره فى تراجع هامرتون<sup>(١٠٠)</sup>. إلا أن هامرتون فى رسالة له إلى حكومة بومبى فى ٢٩ أغسطس ١٨٥١ ذكر بأنه نتيجة لنشاطات البحرية البريطانية فإن "البانيان" من مواطنى كتش أجبروا على الاتسحاب من تجارة الرقيق على الأقل فى ذلك الوقت. وكان هامرتون قد أشار فى تلك الرسالة إلى أنه دون إتخاذ إجراءات حاسمة، وحازمة تجاه أولئك "البانيان" من مواطنى كتش

(99) Sheriff, A., Op. cit. p. 205.

(100) Bennett,, N & Brooks. Op. cit. p. 495.

المتعاملين فى الرق، وتجارة الرقيق فإنه كان على ثقة بعودتهم السريعة إلى التورط فى تلك التجارة (١٠١).

وفى عام ١٨٥٤ طلب هامرتون من السيد سعيد إصدار إعلان يأمر فيه جميع الهنود فى أملاكه بأعتاق أرقائهم. ووافق السيد سعيد على طلب هامرتون، إلا أنه تمكن من إقناع الأخير باعطاء الهنود مهلة حددها بستين (١٠٢).

كان الفرنسيون نشطين فى تجارة الرقيق فى شرق افريقية. وكانوا يحصلون على الأيدى العاملة الرخيصة للعمل فى مستعمراتهم فى غرب المحيط الهندى. وكان أولئك السماسرة يرفعون العلم الفرنسى لتجنب سفن مكافحة الرقيق البريطانية. وكان هامرتون من جانبه قد حاول منع الفرنسيين من ممارسة ذلك النشاط، إلا أنه قوبل برفض من قبل الفرنسيين. وكان الرفض الفرنسى يتمثل بأن الهنود من رعايا بريطانيا، أو رعايا الممليات البريطانية فى الهند كان يسمح لهم فى السابق بالتعامل بتلك التجارة مع الشركات والمؤسسات الفرنسية مع حصانة من العقاب (١٠٣). وفى ١٨٥٥ نشر إعلان فى زنجبار وبموافقة مسئولين زنجباريين أشار إلى أنه يسمح بموجبهم للهنود بتزويد الفرنسيين بحاجاتهم من الأرقاء مع عدم تعرضهم للمسائلة القانونية. مما كان له أثره فى إثارة حق خامرتون الذى أرسل بدوره إلى ٣ سبتمبر ١٨٥٥ تقريراً إلى حكومة بومبى البريطانية ذكر فيه أن الظروف أصبحت مواتية لتشجيع المسئولين الزنجباريين على نشر إعلان

---

(101) Hamerton to the Government of Bombay, 29 August, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 256.

(102) P.P. 1868 Vol. 56 Class B. Slave Trade Inclosure (4) in No. 79. The Sultan of Zanzibar to Consul Churchill. Zanzibar, December 21, 1867.

(103) Gray, J. Op. cit. p. 256.

ينكر صحة ما جاء فى الإعلان السابق المشار إليه أعلاه. كما ذكر إنه يجب أن يشار فى الإعلان الجديد إلى تحريم تجارة الرقيق على الرعايا البريطانيين فى أملاك السلطان، وعقاب أى هندی يثبت تورطه فى تلك التجارة(١٠٤). ومن المعتقد أن هامرتون كان يقصد بوصفه الظروف المواتية غياب السيد سعيد الذى كان فى زيارة إلى مسقط. وكان الأمير ماجد بن سعيد بن سلطان يدير شؤون السلطنة العربية فى غياب والده فى زنجبار.

وكان هامرتون قد أشار فى تقريره أيضا إلى أنه طلب إلى المتنفذين العرب من المتواجدين فى مجلس الأمير ماجد مساعدته فى منع الهنود من الاتجار فى الرقيق، إلا أنه لم يذكر الكيفية التى يستطيع بها العرب مساعدته لتحقيق ما يريجه، إلا أنه بين بأن جميع العرب الذين كانوا متواجدين فى مجلس الأمير أيدوه فى مطلبه. وكان الاتفاق حسبما أشار إليه هامرتون يتمثل فى أن أى شخص هندی يتهم فى التعامل بتجارة الرقيق يتم مصادرة أملاكه، ويضرب بالسوط أمام العامة. وبعد ذلك يسجن إلى أن تحين الفرصة إلى تسفيره إلى الهند(١٠٥).

بعد مضى أربعة أيام على اجتماع هامرتون بالمتنفذين العرب أبحرت سفينة شراعية (داو) متجهة إلى كتش، وكانت تلك السفينة تحمل عددا من العبيد. وأبلغ هامرتون بأن مواطنى كتش أعلنوا بأنهم قادرين على شحن أى عدد من الأرقاء بوضعهم على الداو كبجارة. وكان ذلك رسالة واضحة لهامرتون على عدم رغبة مواطنى كتش الاتصياح لأوامره، وتهديداته، وإصرارهم على التعامل بالرق وتجارة الرقيق، وتحمل عقبات أعمالهم(١٠٦). وهذا التحدى لايبنى أن المبررات الايديولوجية و(الانسانية) التى لجأ هامرتون

---

(104) Ibid., P. 257.

(105) Ibid.

(106) Ibid.

فى استغلالها للسيطرة على عموم الجالية الهندية، وتركيع مواطنى كتش وكثيوار فشلت فى تحقيق أهدافها، بل على العكس من ذلك أن استغلال تلك المبررات مكن الإدارة البريطانية فى زنجبار من التدخل فى الشؤون الداخلية للسلطنة، مما كان له أثره فى تعزيز وتثبيت وضع بريطانيا فى السلطنة العربية.

وفى ١٨٥٦ توفى السيد سعيد بن سلطان أثناء عودته من زيارة إلى مسقط، ثم لحقه هامرتون ١٨٥٧. وبوفاة هاتين الشخصيتين اللتين لعبتا دورا مهما وأساسيا فى تاريخ شرق افريقية طويت صفحة من صفحات الصراع من أجل السيطرة على الجالية الهندية لتبدأ بعدها صفحة جديدة تختلف بشكل أساسى عن سابقتها.

## الخاتمة

- تتميز العلاقات بين شبه القارة الهندية، والساحل الشرقى لأفريقية بعمق جذورها التاريخية.

- كان التعامل التجارى بين السكان المحليين من عرب وسواحيليين، وبين التجار الهنود يتم عن طريق المقايضة. وكان يغلب على ذلك التعامل الطابع الموسمى.

- يعود الفضل للسيد سعيد بن سلطان بتشجيع التجار الهنود على الاتجار، والاستقرار فى أملاكه فى شرق أفريقية. وكان عهده يتميز بالتسامح الدينى، والحرية التجارية، مما كان له أثر فى اسهام التجار الهنود بشكل كبير فى العمليات التجارية، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية .

- كان لحاجة العرب إلى التمويل لتطوير زراعة القرنفل، وتوسيع تجارة القوافل مع الداخل، أن جعلهم يلجأون إلى الممولين الهنود. وكان الهنود بدورهم يرغبون باستغلال تلك الحاجة لتحطيم الاحتكار العربى لزراعة القرنفل، والاستفادة من عوائد الدخل .

- كانت هناك أسباب اقتصادية، وسياسية، وراء تعيين السيد سعيد لهندوسيا ملتزما للجمارك ، إذ كان يوفر له المال اللازم وقت الحاجة، فى نفس الوقت الذى لايتطلع إلى النفوذ السياسى. وكان لحاجة السلطان الدائمة للسيولة النقدية أن جعله مدينا بشكل كبير لملتزم الجمارك. وكان الملتزم لايتورع عن إستغلال وظيفته المالية لتدعيم مصالحه، ومصالح طائفته الاقتصادية.

- إستفاد التجار الهنود من تطور التجارة بين زنجبار، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد أن نجحت الأخيرة فى توقيع إتفاقية تجارية مع السيد سعيد، وإقامة قنصلية لها فى زنجبار، وكان القنصل الأمرى. وارتز تاجا، وارتبط بعلاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك

- كان لتخوف الحكومة البريطانية من فقدان مركزها المتميز لدى السيد سعيد للحد من النفوذ الأمريكى والفرنسى المتزايد فى أملاك السلطان فى شرق افريقية أن أدى إلى توقيع الاتفاقية التجارية ١٨٣٩. وتعد تلك الاتفاقية البداية الحقيقية للنفوذ البريطانى فى زنجبار. وكانت الاتفاقية قد أعطت الهنود حقوقا واميازات ما كانوا ليحصلوا عليها. وتلى عقد الاتفاقية تعيين هامرتون ليمثل مصالح وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة بومبى البريطانية.

- المصالح البريطانية فى المجالين السياسى والاقتصادى فى شرق افريقيا وبالذات فى زنجبار كانت وراء محاولة استغلال الجالية الهندية الغنية إقتصاديا ، وذات النفوذ لخدمة المصالح البريطانية.

- السلاح الأول الذى لجأ إليه القنصل البريطانى كان الادعاء بأن جميع الهنود فى زنجبار رعايا بريطانيين، تم ذلك فى نفس الوقت الذى كان عدد الهنود من رعايا بريطانيا لايشكلون إلا نسبة قليلة من مجموع السكان الهنود. وكانت الأغلبية العظمى من الهنود قد قدموا من إمارات أو محميات بريطانية فى الهند وبالذات من كتش وكيشوار، ولايعدون من الناحية القانونية رعايا بريطانيين.

- تحدى السيد سعيد إدعاءات هامرتون حول الجالية الهندية، ورفض التعاون معه لكسر طوق التعاون التجارى بين القنصل الأمريكى وملتزم الجمارك كان لإسباب إقتصادية وسياسية أما مواطنو كتش وكيشوار فوقفوا موقف المعارض لادعاءات هامرتون كما قاوموا فرض السلطة البريطانية عليهم، لخوفهم من فرض قيود على نشاطهم التجارى، وممارستهم لتجارة الرقيق.

- كانت الجالية الهندية بشكل عام المستفيد الرئيسى من الصراع بين السيد سعيد وهامرتون للسيطرة على الجالية الهندية، إذا كانت مستقطبة من الطرفين. وكان الطرفان يرغبان فى كسب وذ الجالية الهندية، ورضاها.



- كان الهنود كثيرهم من الجماعات العرقية التي تاجرت، واستقرت في شرق أفريقيا متورطين بشكل مباشر، وغير مباشر في الرق وتجارته، كما كانوا يعدون الممول الرئيسي لتجارة الرقيق.
- محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق تذرعا بدوافع إنسانية كانت تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية لزنجلار، كما كانت تحاول الحد من النفوذ الأمريكي والفرنسي في المنطقة.
- فشل القنصل البريطاني في السيطرة على عموم الجالية الهندية وإخضاعها لسلطة الادارة البريطانية جعله يلجأ إلى محاربة تدور الهنود في الرق وتجارته.
- كان هناك حرص من قبل القنصل البريطاني الذي كان يمثل وزارة الخارجية البريطانية وحكومة بومبي البريطانية الا يؤثر ذلك الإجراء على مصالح الجالية الهندية لأن الإضرار بمصالح الجالية الهندية كان يعنى الإضرار بمصالح بريطانيا.
- كان مواطنوا كتش وكينوار الأكثر معاناه من محاربة الادارة البريطانية للنشاط الهندي في تجارة الرقيق، مما يبين بوضوح أن العملية كانت وسيلة وليست غاية، أى تركيع مواطنوا كتش وكينوار للادارة البريطانية.
- كان السيد سعيد في أواخر حكمه أكثر مهادنة وكان حريصا على ضمان حكمه. كما كان في حاجة إلى دعم بريطانيا له سواء داخليا، أو خارجيا. مما كان له أثره في زيادة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية بحجة حماية مصالح رعاياها الهنود.
- لجوء الإدارة البريطانية إلى إستغلال المبررات الأيدلوجية و(الإنسانية) للسيطرة على الجالية الهندية لم تفلح في إخضاع مواطنى كتش وكينوار، إلا أنها مهدت السبيل لتعزيز وتقوية النفوذ البريطاني في زنجبار.



# Memo. regarding Banians or Natives of India in E. Africa.

44

All classes connected with the Trade of E. Africa  
there is none more influential than the natives of India  
generally known as "Banians".

of Indian Greek & Roman authors describe a flourishing  
commerce between India, Arabia, & E. Africa, & the earliest  
detailed accounts we have of this coast represent a distribution  
of races connected with Trade very much resembling  
what we now find existing. Native African races as  
Cultivators, laborers & sometimes though rarely as Rulers.  
The ruling Power at Ports generally in the hands  
of foreigners of Arab or Persian origin, & all trade monopolized  
by Indians, & Arabs with Indian connections, & having their  
homes & chief places of business sometimes on the Egyptian,  
Arabian or Persian Coast but more often in India, at Pata  
in Sind, Mandaine in Cutch, the best port of Kattywar  
on the Gulf of Cambay, Surat Calicut & other ports on the  
Malabar Coast.

Some traces of a trade relatively to the rest of the Commercial world much  
larger & more important than at present, but carried on much  
in the same fashion by vessels of the same build & character  
as the modern Dhow, & sailing themselves of the regular Trade  
winds to sail to & fro between the ports on the same Coast  
of Africa India Arabia & Persia, & carrying articles of much  
the same character as at present. And what is more of our  
present

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6

Reference —  
F.O. 84/1391

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

# The 'Banians' of Zanzibar

## The Slave Trade

52

The people generally known as the Banians of Z. are Hindus & Mahometans of Kutch, Kattywar, & a few from other parts of the Bombay Pres<sup>d</sup>. It is said of them

1<sup>st</sup> That they hold Slaves & 2<sup>nd</sup> That they support & encourage the S.T. which, but for them, w<sup>d</sup>. dwindle into small proportions.

2 It is not necessary to allude to the sources from which these impressions are derived; suffice it to say that they do prevail & with some amount of conviction. It is however certain, as far as I am aware, that they are not based on the result of any formal enquiry. The evidence taken by the Committee of the H<sup>o</sup> of Commons in 1837 does not supply the want of such an enquiry, as it merely touches incidentally on the subject, on the contrary the information it gives is of so general a character as likely to mislead in absence of specific details for instance, the answer to questions N<sup>os</sup> 298 & 316 may lead one to believe that all the Banians in Z. who are subjects of Native States are free to acquire & that they do acquire & hold Slaves. Such however is not the case as will be seen from the following remarks.

3. The first intimation the Banians rec<sup>d</sup> against holding slaves was given them about the year 1839 by Col. (and Maj. Gen) Ripley who followed it up with vigorous measures, & succeeded in emancipating the Slaves held by the Banians. Many of these Banians had lived in Z. for 25 years & upwards & had been allowed to possess Slaves. The legality of Col. Ripley's proceedings with regard to subjects of Native States was disputed by his successor, & on the question be<sup>ing</sup> submitted to the Gov<sup>t</sup> of Bombay, it was decided that these subjects of Native States who might declare themselves to be under the authority of the Sultan sh<sup>d</sup>. not be interfered with. Some of the Banians took

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6

Reference —  
F.O. 84 / 1391

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

